

التدبير المالي بالوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء إلى جلسة لاحقة.
بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين
إلى غاية يوم الثلاثاء 30 أكتوبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.
طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست
(6) طلبات إحاطة، الكلمة للفريق الحركي..
الآن ننتقل.. الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار طلب إحاطة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،
السيدان الوزيران،
السيدات والسادة المستشارين،
بعد سنة ونيف من إقرار الدستور الجديد، والذي فتح أفقا واسعا
لانتظارات المغاربة في أفق تسريع وتيرة الانتقال الديمقراطي، والذي من
المفروض أن تجسده الحكومة التي أفرزتها المرحلة من خلال الممارسة
السياسية الممتلئة لمقومات رجال الدولة في التعامل مع القضايا الوطنية
الكبرى.

برزت طوال الشهور الأخيرة مؤشرات مقلقة حول مستقبل
الديمقراطية والحريات ببلادنا، مصدرها ممارسات وتصريحات لمسؤولين في
الجهاز التنفيذي تجعلنا نتخوف وبصدق على تراكبات النضال السياسي
الوطني ببلادنا.

وبالإضافة إلى أشياء سبق أن أثيرت، يمكن التمثيل لذلك بإقدام
المجلس الحكومي الأخير على إعلان تضامنه مع السيد وزير العدل ضد
النقابة الديمقراطية للعدل من خلال الاتفاق على الاقتطاع من أجور
المضربين في قطاع الوظيفة العمومية.

كنا قد نكون طرفا جديا في النقاش كمركية حول الخطاب المعلن المبرر
لهذا القرار، لو كان نتاج نقاش حكومي متزن وفي إطار الحوار مع
المركزيات النقابية، إلا أنه و للأسف جاء لجبر خاطر السيد وزير العدل
الذي كان بطلا بدون منازع لسلوك جديد لرجال الدولة.

فقد جسد التعالي العنيد أمام هذا المجلس واستنفر جيشا من مسؤولي
وزارته وكثيرا من المريرين في ندوته الصحفية لمحكمة النقابة الديمقراطية
للعدل، ووزع بالأمس بمجلس النواب صكوك من هو مناضل من غير

محضر الجلسة رقم 839

التاريخ: الثلاثاء 14 ذو الحجة 1433 (30 أكتوبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ احمدو ادبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية
والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام
الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السادة
المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال،
أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات
وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبودح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد رئيس الحكومة بمشروع
قانون رقم 120.12 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر
التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأثاوي المستحقة لفائدة
الجماعات والبعالات والأقاليم والجهات.

أما بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس
المستشارين، فقد توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف
بالعلاقات مع البرلمان، يجبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التجهيز
والنقل بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارته في بداية الجلسة، وطلب السيد
الوزير الفلاحة كذلك بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارته مباشرة بعد الأسئلة
الموجهة لقطاع الوظيفة العمومية لارتباط السيدين الوزيرين بأنشطة رسمية
طارئة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار
يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية حول مراقبة

وكان المرشح هو تجمعي، حقيقة أن الانتخابات الحالية لـ 2012 كانت بالإجماع، ونحن ليس عندنا اعتراض على رئيس الجهة، قدره ونحترمه كشخص، ولكن في العملية السابقة نود أن نخبر ونؤكد على أن العملية بالفعل كانت عملية فاسدة، وأنها كانت نقطة سوداء في الديمقراطية المغربية، وسجل التاريخ أن وزارة الداخلية آنذاك ووالي جهة تازة-الحسيمة-تاونات آنذاك يعني ستبقى هذه النقطة في سجلها التاريخي، خاصة أنه رئيس الحكومة عدة مرات أشار لهذه النقطة، نحن نقول له أنه معه الحق في هذه النقطة، ولكن مع ذلك نلومه لأن مازال المتسبب في هذه العملية مازال على رأس الجهة الشرقية وجدة الناظور.

نتمنى من رئيس الحكومة أن يعيد الأمور إلى نصابها وأن يتحمل هذا السيد مسؤوليته الذي تسبب في هاته الواقعة، وأن يحاسب على ما قام به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

في إطار مقتضيات المادة 128 من نظامنا الداخلي، أشرف باسم الفريق الاشتراكي أن أحيط مجلسنا الموقر علما بالآتي:

حلت يوم أمس، 29 أكتوبر، الذكرى 47 لاختطاف واغتيال إحدى أهم الشخصيات الوطنية التي كالخت من أجل دحر الاستعمار وبناء الدولة الوطنية المستقلة والعصرية ألا وهو الشهيد المهدي ابن بركة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته مع الشهداء والصديقين.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن عملية اغتيال هذا المناضل الوطني والأُمِّي بمثابة كارثة وطنية ساهمت إلى جانب عوامل أخرى فيما عشناه من تأخر ديمقراطي واقتصادي ومن آفات اجتماعية وتبعية ثقافية. وإننا لنشعر بالحسرة الشديدة بعد مرور نحو نصف قرن على مرور هذه الجريمة الشنعاء السياسية دون التوصل إلى الحقيقة الكاملة حول ملبساتها وحول مرتكبيها ومصير جثة الشهيد التي لازالت العائلة تنتظر إكراهها بالدفن وتحديد قبر لها لترحم عليه.

إننا نعتبر استمرار هذا الغز طيلة هاته العقود عاملا مشوشا على المصالحة الوطنية التي تقدم المغرب في إنجازها وساهم حزب الاتحاد الاشتراكي إلى جانب قوة وطنية في تحقيقها، لكنها للأسف لازالت لم تكتمل بعد، بحيث لم تستطع هيئة الإصاف والمصالحة من الوصول إلى حقيقة هذا

المناضل بعد أن خانتها البديهة السياسة واستعمل العنف القاسي في حق المضربين.

السيد الرئيس،

الحقيقة أن المستهدف هو الحريات النقابية بقطاع العدل بشكل خاص والعمل النقابي بشكل عام، لقد ضاق السيد الوزير ذرعا بمصادقية النقابة والتفاف الشغيلة حولها، ولما باءت محاولاته الأخرى بالفشل لجأ إلى خلق عدو وهمي هو نضالات الشغيلة العدلية، بدل أن يكون قويا بمقاربات حقيقية ومسؤولة وتشاركية لإصلاح القطاع بدءا بالتصالح مع موظفات وموظفي القطاع الذين هم الأداة الفعلية لتنفيذ الإصلاح.

هل إلى هذا الحد تزج النقابة الديمقراطية للعدل حتى تتكفل الحكومة ضدها تضامنا مع وزيرها في العدل؟

نعقد أنه كان على الحكومة أن تتضامن مع معطلي هذا البلد، مع فقرائه، مع مظلوميه، مع بسطائه، مع ضعفائه، لكنها اختارت منطقا سياسيا يذكرنا بماضينا النضالي المجيد، فإن كنا بالأمس ضحايا الاعتقال والطرده والمحاكمة من أجل الدفاع عن حق الإضراب، فلا ضير أن نكون اليوم ضحايا قطع الأرزاق من أجل الدفاع مرة أخرى عن حق الإضراب. لا يا سيدي الوزير، لا نحتاج إلى أحد ليسبغ علينا صفة النضال من عدمه.

إن الفيدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الديمقراطية للعدل كجزء منها والتي استحضرت دائما المصلحة الوطنية باعتبارها فوق المصالح الخاصة، نشأت في تربة النضال الوطني من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأعطت للعمل النقابي المصادقية الضرورية للمساهمة في التحولات السياسية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، مما يجعلنا مؤمنين بأن قيم التعدد والاختلاف والحوار هي وحدها الكفيلة بإيجاد المداخل الأساسية لحل الإشكالات القائمة بقطاع العدل بالتصالح مع الشغيلة وضمان شروط إصلاح منظومة العدالة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

كثير الجدل أخيرا حول عملية انتخاب مكتب جهة تازة-تاونات-الحسيمة في 2009، هناك من يدعي أنها كانت عملية ديمقراطية ومن يدعي أنها كانت عملية شابه الفساد.

السيد الرئيس، نحن كتجمعيين معنيون بالأمر، لأننا كنا وقتئذ معنيون

يتجنب الجوانب السلبية لهذه الكارثة، وقد ساهمت الظروف المناخية آنذاك لأنه كان سقوط الثلوج فوق قمم الأطلس الكبير حالت دون وصول أسراب الجراد إلى داخل البلاد مما مكن الفرق من معالجتها وهي جاثمة فوق الأرض.

أمام هذا التحذير لمنظمة الفاو، نتمنى، السيد الرئيس، نعرفو أشنو هي الاحتياطات التي أخذتها الحكومة باش تجنب البلاد هاذ الآفة الخطيرة والتي تتميز بواحد الصيغة تدميرية، خصوصا أن الموسم الفارط كما تعرفون، السيد الرئيس، تتميز بظروف مناخية جد صعبة، بحيث بدا بموجات الصقيع والجفاف وانتهى بموجة حرارة قياسية مما أثر بشكل كبير على محصول جل سلاسل الإنتاج، وبالتالي نتمنى أن الإجراءات التي ستخذها الحكومة ستجنب بلادنا الآثار السلبية لهذه الآفة الخطيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة للفرق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الزميلات والزلاء،

إحاطة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية اليوم تهم مستقبل قضية الصحراء المغربية وذلك عقب الزيارة الرسمية الحالية للمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد كريستوفر روس، إذ نغتنمها فرصة بتواجهه بيننا وداخل مجلسنا المقرر لرحب به من جديد ولنؤكد للرأي العام الوطني والدولي أننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن قضية وحدتنا الترابية هي قضية كل المغاربة ملكا وشعبا، قضية تحظى بإجماع وطني بين مختلف مكونات الشعب المغربي، لا فرق فيها بين أغلبية ومعارضة، وبين حكومة سابقة أو لاحقة، لأننا أعلننا ومنذ القدم نشبنا اللامشروط بالسيادة الترابية والوحدة الوطنية للمملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وهي بدون شك مناسبة كذلك لنؤكد من خلالها على التزام بلادنا بحسن النية والإرادة الصادقة وعن استعدادنا كجزء من القوى الحية بالبلاد لإيجاد حل سياسي مقبول للنزاع المفتعل على أساس المعايير التي حددها مجلس الأمن، وبناء على المبادرة المغربية للتفاوض حول الحكم الذاتي.

آملين بالمناسبة أن تؤسس هذه الزيارة لإطلاق مسلسل تفاوضي جديد يقطع مع المنهجية السابقة، ويؤسس لمفاوضات بناءة بأسس قوية وسلمية، تتحلّى بالواقعية وروح التوافق والاعتراف بمجدية ومصداقية الجهود التي بذلتها المملكة المغربية لحل هذا المشكل المفتعل.

الملف بالرغم من الجهود الجبارة التي تم القيام بها وخلصت في النهاية إلى أن أطرافا وجهات نافذة تعرقل الوصول إلى الحقيقية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر طي ملف المهدي بن بركة بالكشف عن الحقيقة الكاملة وراء اغتياله خطوة أساسية في اتجاه الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة التي عرفها تاريخ المغرب المعاصر. وعلى هذا الأساس، فإننا نؤكد أن هذا الملف يعد أولوية وطنية لا بد من أن تتحمل كل الأطراف مسؤوليتها فيها من أجل الوصول للحقيقة وطي هذا الملف المؤلم، والتوجه بصدق ووطنية لبناء المغرب الديمقراطي الحداثي الذي ناضل من أجله بن بركة ودفع حياته ثمنا من أجله.

وللتذكير ولندكر بهاته المناسبة الحكومة الحالية بأنها أضحت ملزمة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك والتي صادق عليها البرلمان المغربي بموجب مشروع القانون 20.10 بتنفيذ مضمونها واحترام محتوياتها التي تعطي الحق في معرفة مصير الشخص المختفي وكذلك تعطي الحق لعائلته لمعرفة رفاته.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن لفرق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب إحاطة.

المستشار السيد الحبيب بنطال:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أقدم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، للمجلس المقرر ومن خلاله إلى الرأي الوطني بقضية طارئة تتعلق بتحذير منظمة الفاو من إمكانية اجتياح شمال إفريقيا من الجراد الصحراوي القادم من بلدان الساحل. وأفادت المنظمة بأن أسراب كبيرة تتكون من عشرات الملايين من وحدات الجراد القادمة خصوصا من التشاد ومالي والنيجير قد تصل في الأسابيع القادمة إلى بلدان شمال إفريقيا وأنها قادرة على قطع 150 كيلومتر يوميا.

وقد حذرت وحثت منظمة الفاو كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا إلى تعبئة فرق مكافحة الجراد بطريقة استعجالية لأنه هناك أسراب أعداد كبيرة وتتميز بكثافة كثيرة وتتوالد بشكل سريع وكثيف وتتميز كذلك بالطبيعة التدميرية، قادرة على تدمير المحاصيل والمراعي.

ويكفي أنه الإحصائيات أثبتت بأنه سرب صغير من هذا الجراد الصحراوي يأتي في اليوم على ما يكفي لتغذية 35 ألف شخص. المغرب، السيد الرئيس، سبق أنه تعرض لهذه الآفات وأخيرا في موسم 2003 و2004 بفضل البرنامج الاستعجالي للجهات المختصة، استطاع المغرب أن

هذه العزلة التي حرمت الساكنة من ولوج الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الضرورية، تحقيقاً لمبدأ الحق في العيش الكريم. السيد الوزير،

سؤالنا هو: أين وصل هذا البرنامج الوطني؟ وما هي نسبة إنجازها؟ وهل وصل إلى الأهداف المسطرة له والتي نذكر منها على الأساس فك العزلة، تقليص التباين بين مختلف الجهات وأقاليم المملكة، رفع الرصيد الطرقي المعبد؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولاً عيد مبارك سعيد للجميع، وكنطلبو الله عز وجل هاذ الأمطار دبال الخير إن شاء الله تكون خير وبركة على البلاد دبالنا، وإن شاء الله تكون خير وبركة حتى على الطرقات دبالنا إن شاء الله.

فأنا كشكر الفريق المحترم على طرح هاذ السؤال، كنبغي نوضح هاذي مناسبة كم من مرة ولكن كنعن يعني التكرار في الأمور المفيدة دائماً فيها فائدة، أن البلاد دبالنا عندو اختيارات إستراتيجية، هاذ الاختيارات الإستراتيجية يندمج وينخرط ويساهم ويؤمن بها الجميع، الذي يتغير من موقع كل طرف في جهة هي طريقة التدبير، هي ترتيب الأولويات في هاذ الخيارات الإستراتيجية، وأنا هاذ الشيء قتلو في الغرفة الأولى وأكرره في الغرفة الثانية. لذلك، أنا أعتقد أن المغاربة -الحمد لله- نجحوا في أن يعطوا واحد النموذج دبال أنه في إطار البناء العام والخيارات الإستراتيجية دبال البلاد، التوجهات الكبرى، يتنافس المتنافسون كل من موقعه مرة في الأغلبية ومرة في المعارضة.

ضمن الخيارات الإستراتيجية للبلاد دبالنا اليوم وهو التوازن بين البنات التحتية المهيكلية، من طرق سيارة، من سكك حديدية، من مطارات، من موانئ، الهدف منها كما تعلمون، السيدات والسادة المستشارين، هو الرفع من التنافسية دبال البلاد دبالنا، العالم يتحدث عن تنافسية المقاولات ولكن اليوم بالدرجة الأولى يتحدث عن تنافسية الدول وعن تنافسية الجهات، مجموعة دول، هذه البنات الكبرى تساهم في الرفع من تنافسية الدول ومن تنافسية الاقتصاد دبالها، باش الدخل يكون في المستوى، باش الانجاز يكون في المستوى، باش يمكن لنا ندوزو إلى المحور الثاني اللي كيخلق

لذلك، ندعو من هذا المنبر إلى تفادي كل الأسباب التي ساهمت في تعطيل المسلسل التفاوضي والتخلي بالحياد والفصل بين ما هو سياسي وحقوقى وإنساني، معبرين على رفضنا المطلق لأي تغيير في مهمة المينورسو على اعتبار أنها بعثة تقنية تكمن مهمتها في مراقبة وقف إطلاق النار فقط، كما ندعو المنتظم الدولي بهذه المناسبة والأمم المتحدة إلى إعطاء الأهمية اللازمة لمسألة إحصاء إخواننا بمخيمات تيندوف من طرف المفوضية السامية للاجئين.

وعليه، فرسالتنا من هذا المنبر والموجهة إلى الجارة الجزائر ومن يسير في فلكها هي الكف عن تعطيل المسلسل التفاوضي وعن تأزيم الوضع بالمنطقة، طالين من السيد روس وضع هذا الوضع العام في لقاءاته لاحقاً مع المسؤولين الجزائريين، سيما وأن المنطقة أصبحت تعرف تحديات أمنية وجيوسياسية تهدد منطقة الساحل والصحراء، وتستدعي، أكثر من أي وقت مضى، توحيد الرؤى وتضافر الجهود لإيجاد حل سياسي سريع ونهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، والذي يبقى دوما عقبة أمام بناء صرح الإتحاد المغاربي والاندماج الإقليمي الذي تصبو إليه شعوب المنطقة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 19 سؤالاً، 4 منها آنية موجهة لكل من قطاعي التربية الوطنية، الوظيفة العمومية، و15 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات التربية الوطنية، الداخلية، العدل، المالية، الفلاحة، التجهيز والنقل.

نستهل جدول الأعمال بالأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والنقل، والسؤال الأول حول بيع حصص الشركات التابعة للخطوط الملكية المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

ننتقل للسؤال الثاني موضوعه برنامج الطرق القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال السكاك:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة المستشارات،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

لقد أولت الحكومة السابقة عناية خاصة بالتنمية القروية، والتي صنفها ضمن أولوياتها من أجل تفعيل سياسة القرب التي نهجتها في العديد من المجالات، ولقد كان الغرض الأساسي من ذلك رفع الحيف عن العالم القروي، والتخفيف من المعاناة التي تعيشها ساكنته عن طريق فك العزلة،

الاستثمارات إليها في إطار السياسة الشاملة التي تهجها بلادنا من أجل تنمية العالم القروي.

لذلك، تؤكد لكم، السيد الوزير، على ضرورة بدل مجهودات أكبر من أجل أن يكون برنامج الطرق القروية إحدى الآليات التي تمكن من فك العزلة على العالم القروي وتمكين ساكنته من الحصول على الحد الأدنى من الخدمات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بطبيعة الحال لا بد أنني نشير إلى أنه كائنا كان عدد متدخلين في هذا المجال ديال العالم القروي، ثلاثة بالخصوص: وزارة التجهيز والنقل، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ووزارة الفلاحة. تم الاتفاق في الحكومة على أن هاذ الشيء يكون في إطار اندماجي وغيتدار فريق عمل، يعني اللي فيه هاذ الوزارات اللي غادي يدير الخريطة ديال التدخل ديال هاذ الوزارات.

باش يمكن لنا نواكو الحاجيات اللي تكلمتو عليها، السيد المستشار المحترم، ولكن في نسق باش يمكن لنا نتبعو حتى المشاريع الأخرى ديال التعليم والصحة وديال التنمية البشرية، كما سبقت قلت ما يمكنش تدير مدرسة بلا طريق، بلا نقل، فلا بد يكون هاد العملية الاندماجية.

المسألة الثانية، أحصينا جميع القناطر اللي كائنة في البلاد ديالنا، أكثر من 7 آلاف قنطرة فيها عدد كبير اللي هو محدد، أيضا هذا يحتاج، أحيانا كائنة منطقة كحتاج غير قنطرة تقادها وكتحل لها واحد العدد ديال المشاكل، لا الفلاحية ولا من حيث التجارية والولوج إلى الأسواق ولا بالنسبة للتعليم والصحة.

المسألة الثالثة، كندكر، بالإضافة للبرامج ديال هاد الوزارة اللي تكلمت عليها، الحكومة قررت في الميزانية السابقة أنها من 500 مليون ديال درهم إلى مليار ديال درهم للعالم القروي والجلي هذه المرة في الميزانية المقبلة مليار ونصف، بمعنى أضفنا مليار ديال درهم إضافية باش يكملوا البرامج الأخرى ديال الوزارات المعنية، نظرا للواجب اللي خصنا نقومو به بطبيعة الحال تجاه هذه المناطق القروية والجبليية اللي يمكن ما يوصلهاش الطرق السيارة، يمكن يجي واحد الزمن إذا توفرت إن شاء الله الإمكانيات ولكن على الأقل نصيهم من التنمية يجب أن يصل إليهم، خاصة على مستوى البنيات ذات الطابع الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي موضوعه نتائج تنفيذ مدونة السير.. لا غادين نؤجله هو الأخير بالنسبة للأسئلة الموجهة لقطاع.. السؤال الموالي موضوعه

التوازن وهي البنيات التحتية ذات الطابع الاجتماعي، اللي هي الطرق في العالم القروي، اللي هي التنمية البشرية، اللي هي التعليم، الصحة، إلى غير ذلك.

هاذ الاختيار اللي اختارته البلاد ديالنا، نوع من التوازن هو اللي ماشية فيه سابقا الحكومات منذ زمن بعيد واليوم أيضا هذه الحكومة، بقدر ما نحن مصرون وعازمون على الاستمرار في البنيات الإستراتيجية، عازمون ومصرون على الاستمرار في البنيات اللي عندها طابع اجتماعي بالإضافة إلى الصيانة.

ولذلك، يمكن لي نقول لكم أن البرنامج ديال العالم القروي آخر الكيلومترات فيه فنحن بصدد الإنجاز ديالها اللي غادي تكون في 2012 و2013، وكبشركم أننا درنا جرد في الحصاص على مستوى الصعيد الوطني للمناطق الجبلية والقروية اللي كائنة في البرنامج ديال الحكومة، يمكن لي نقول لكم من دابا (l'estimation) الأولى ديال الحصاص بحوالي 40 مليار ديال درهم باش يمكن لنا نوصلو إلى كل المناطق اللي يمكن لنا نوصلو لها، بطبيعة الحال هاذ الشيء احنا غادي نشوفوه إن شاء الله حسب الإمكانيات، حسب الشركات مع الجماعات القروية والإقليمية باش يمكن لنا نتعمق في هاد المهمة ديال أننا نوصلو نسبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال السكاك:

السيد الرئيس،

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم، ونحن نقدر بدورنا المجهودات التي تبذلونها من أجل فك العزلة على العالم القروي عموما والمناطق الجبلية على الخصوص. ورغم هذه الجهود المبذولة فإن العديد من المناطق الجبلية، سواء بالأطلس أو الريف، لازالت تعرف صعوبة في التنقل خصوصا من حلول فصل الشتاء وهطول الأمطار وسقوط الثلوج، الشيء الذي يجعل العديد من المناطق في شبه عزلة عن العالم، وأتم تعلمون، السيد الوزير، ما يترتب عن ذلك من توقيف للدراسة وعدم إمكانية ولوج الأسواق لاقتناء المواد الغذائية وولوج المراكز الصحية وخصوصا بالنسبة للنساء الحوامل أو الحالات المستعجلة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك نقط سوداء خصوصا بإقليم خنيفرة، الطريق المؤدية من جماعة القباب إلى جماعة أروشن وكذلك الطريق الوطنية ما بين خنيفرة وبني ملال التي تحتوي على طريق في حالة سيئة، وأتم تعلمون، السيد الوزير، أن هذه الطريق و4 قناطر قديمة في حالة مهترئة لا تسمح سوى بمرور حافلة واحدة من الوزن الثقيل، هذا ناهيكم على الدور الأساسي الذي تلعبه الطرق في تنمية هذه المناطق ووصول

وأنا نقول لكم رأيي الذي لا يعجب، الآن الدراسات.. وهذا الشيء أنا كنت كقولوا سابقا وأزاد اقتناعا به، الدراسات اللي قمنا بها أن الجانب القانوني وحده لا يكفي وإن كان يحتاج إلى تعديل، وأنا إلى كان الوقت كيسمح نتكلم على محاور التعديل اللي طرحناها على الرأي العام وعلى المهتمين، يمكن لي نشير للمحاور السبعة اللي مطروحة للنقاش وللتعديل، لكن خليني نقول أن الدراسات كقول -صدقوني- 80% من حوادث السير، سيدي المستشار، سببها العامل البشري، امشينا للمدن ودرنا كاميرات، امشينا للطرق السيارة ودرنا دراسة، امشينا للخارج ومخنا وحاولنا أن نبحت عن السبب الحقيقي، نقول لكم كلما تحسنت الطرق زادت حوادث السير، داخل المدن ديالنا وخارج المدن ديالنا، بحيث أنه مجال اللي كيقول له واش ما شفتيش الضوء الأحمر؟ كيقول له الضوء الأحمر شفتو ولكن أنت اللي ما شفتكش آرجل الأمن.

ولقينا 94% ما كيقفوش في "قف" ولا في العلامات ديال "قف"، فإذن لذلك امشينا الآن غنستيمرو الملاير بإذن الله في العملية ديال التوعية وديال التحسيس وديال التربية وديال التوجيه ونجحت فيها واحد العديد من الدول، غنستيمرو في المجال ديال التكنولوجيا، طلبات العروض قريبا، سنستعمل التكنولوجيا العالية جدا لمراقبة حركة مرور السير ومتابعتها، باش العامل البشري التدخل ديالو، غنقويو المراقبة وقمنا بها 24 ساعة على 24 ساعة، 7/7، لكن مع ذلك لا بد من المراجعة وأنا متفق معك ديال .. لأنه لو حظ يا إما ما قديناش نطبقتها وبالتالي لا تليق، وإما ما وجدناش الإمكانيات للتطبيق ديالها وبالتالي لا بد أن توجل لإعداد الإمكانيات وإما لأنها لا تناسب الوضع ديالهم. وفي هذا الإطار، المحاور اللي مطروحة:

المحور الأول هو الاحتفاظ برخصة السياقة، أنا رأيي السائق المهني بالخصوص المجال إلى كنعيد له الدبلوم ديالو، إلى حيدتها له مجال إلى حكمت عليه والعائلة ديالو .

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إلى التعقيب. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أقييب:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب ديالكم وجواب قيم، واحنا في الحقيقة ما كنوحوش لكم المسؤولية لأن اتما جيتو.. المسؤولية الوحيدة اللي كنوحوشو لكم هو خصكم تسرعوا بالتعديل فيما يخص.. أنا غادي نقول لكم الحيف فاين هو، مثلا أنا أستغرب اللي أنجز هاذ المدونة ديال السير واش هو من المغرب ولا ماشي من المغرب؟ هذا هو السؤال اللي عندي مطروح، علاش؟ أنا نقول لك:

أولا: غادي نرجعو للشواهد الطبية، كيف يعقل أن المصير ديال واحد السيدة المجال اللي قلت.. احنا ما كين مشكل، أنا إلى طحت في الدروج

نتأج تنفيذ مدونة السير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين،
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
السيدة والسادة أعضاء المجلس الموقر،

فعلا دخلت مدونة السير حيز التنفيذ منذ مدة طويلة وكافية للقيام بتقويم نتائج تنفيذها على أرض الواقع. لقد كان الهدف هو الحد أو التخفيف من حوادث السير، لكن الملاحظ هو ارتفاع معدلات الحوادث، كما أن عملية تنزيل وتطبيق المدونة أبان قصورا وثرغات كبيرة في بعض فصولها ومقتضياتها، خصوصا مقتضيات المتعلقة بالجزاءات الحسبية على مرتكبي الحوادث، الشيء الذي أدى إلى مآسي اجتماعية، حيث أصبح نساء بيوت محتزمة وربما حوامل وأطر ومثقفون مرميون في السجون إلى جانب المجرمين، لا لشيء إلا أنهم تعرضوا لحوادث سير أدت إلى عجز يفوق 25 يوم، وهذا المثال كافي للتساؤل عن مدى تقييم وزارتم لنتائج تنفيذ المدونة بكل أبعادها.

وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكر الفريق المحترم على هذا السؤال، ويمكن لي نقول لكم مرة أخرى هذا نقاش مهم وعمومي وبهم الرأي العام، كنعاول نذكر بواحد المبدأ، أعتقد - فقط ذكر إن الذكرى تنفع المؤمنين- على أنه لما يطرح واحد القانون يعني كيوقع نقاش عمومي، كين اللي معه وكين اللي ضده، ولكن في نهاية المطاف لما يتم التصويت عليه يصبح ملك للأمة وملزم للأمة، يعني باش الأمر يكون واضح، نحن ملزمون بتطبيقه، لكن القانون هو إنتاج بشري، ماشي فقط في المدونة، عندنا قوانين في الحكامة الجيدة وعندنا إشكال في الرشوة، عندنا قوانين في الحياة السياسية وعندنا إشكال في الحياة السياسية، عندنا قوانين في الانتخابات وعندنا إشكالات كبيرة في الانتخابات، عندنا قوانين في الضرائب وفي المالية وعندنا إشكالات في الضرائب وفي المالية، نفس الأمر عندنا قانون فيما يتعلق بالسير والجولان إلى غير ذلك وعندنا إشكالات، هذه الإشكالات لا بد أن نكون فيها صرحاء.

التعديلات ديال الدرك الملكي والأمن الوطني والفرق، واللي غنعرضوها، إن شاء الله، قريبا كما قلنا للنقاش العمومي ثم للمصادقة.

أنا متفق معك كايين واحد المنطق ما يمكنش الظالم والمظلوم سواسية، فكايين هاذ القضية ديال الاحتفاظ برخصة السياقة، العقوبات السالبة للحرية، الفحص الطبي، لجن البحث التقني والإداري، الغرامات والعقوبات، الرصيد ديال رخصة السياقة، ما يمكنش يكون الرصيد ديال المهني هو الرصيد ديال الإنسان العادي، المهني كيمشي آلاف الكيلومترات في النهار، والإنسان العادي كيمشي بضعة مئات فما يمكنش نفس.. لا بد من التفكير بالنسبة للمهني.

ثم فيما يتعلق بالزيادة في المحملة، كيمكن لي أن أؤكد لكم، السيد المستشار، على أنه نحن واعون، هاذ الأيام من بين الأمور اللي كتحاولو نلقاو لها شي صيغة هي قضية الناس اللي معتقلين وباقا المحكمة ما قررتش، فلا بد نحدد واحد الزمن اجمال اللي كنديرو في الرخص، الإنسان كيحط الملف ديالو وما جاوبناهش يسمى إما مرخص إما شي حاجة، فلا بد يتحدد الزمن، لا الرخصة ولا بالنسبة للاعتقال.

ثانيا، أنا في تقديري هاذ الاعتقال حتى في المنطق الإنساني وفي الشرائع الساوية ما كيتدار إلا في الحالات القصوى، فلذلك في تقديري ولكن القضاة ما عليهم إلا يطبقوا قانون عندهم، لأن القانون احنا اللي صادقنا عليه في المجلسين بغض النظر اشكون اللي كان مع أو ضد، وبالتالي نحن أيضا هذا ملك لنا، هذا تنزيل بشري، هذا اجتهاد لمرحلة معينة، احنا مستعدين إن شاء الله- نواكبو العملية.

لكن نبغي نشير إذا كان الوقت يسمح، سمعت وأسفني ذلك على أن البعض من كان يتحمل المسؤولية قال بأنه ملي ما تطبقتش المدونة تزدت حوادث السير، غير كتحاول أني نقول واحد القضية راه حوادث السير تزدت بـ 11% و 12% في 2011 والسنة ديال 2012 يمكن نجيو نيشان تقريبا بحال بحال أو 2%.

لذلك، أنا أرجو.. لا أريد أن أتحدث عن الماضي ولا عن الحاضر وما كنبغيش ندير مقارنة، المهم هو الحل، الآن احنا مسؤولين كتحملو مسؤولية أشنو غنضيفو إضافة للبلاد ديالنا، نتمنى نجحو في هاذ المهمة إن شاء الله- بالنسبة لحوادث السير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الله يخليكم، السيدات والسادة المستشارون والسادة الوزراء، التزموا بالوقت الله يخليكم، لأن الوقت واضح على الشاشة.

الآن ننتقل للسؤال الرابع موضوعه وضعية الطرق بالجهة الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

غادي نتهرس غتكون عندي 45 يوم ديال الشهادة الطبية، اشكون كيراقب ذاك الطبيب أو الطيبة؟ كيقول لك لا انت امشي اطعن أمام قاضي التحقيق، واش أنا في السجن وغنطعن، هاذي الأولى.

ثانيا: من الناحية القانونية، السيد الوزير، هاذ الشي اللي كيقولو احنا كيف يعقل أن كايين المساواة بين حادثة مميتة في الطريق السيارة مع حادثة مميتة دزت في الضو، واش الطريق السيارة كيجي واحد الشخص ويخرج لك ممنوع، اعلمتوا لهم الغرامة 700 درهم، أتحدى المسؤولين، ما نقولش لا الضابطة القضائية ولا كئشي اللي مسؤولين، أتحدى شي واحد عمل شي غرامة 700 درهم فيما يخص ذاك الشخص اللي كيقتع، احنا كناخذو الطريق من الرباط حتى طنجة، تصور كمشيو الطريق كاملة واحنا مخلوعين.

إذن هذاك الشخص بحال اللي وقع لواحد الراجل من الخارج، كان في التجارة واخسر في التجارة ديالو لأن عمل حادثة سير فيالطريق السيارة ديال القصر الصغير اخرج له، وجاو الدرك الملكي وأثبتوا بأن ما كيفوتش 120 واعتقل، لأن ملي كنجيو للقانون الجنائي كنجيو للعدالة، العدالة عندها الحق، كيقول أودي أنا عندي حالة، عندي ملف في حالة حادثة مميتة، أنا ما كايين لا الطريق السيارة ولا العادي.

قضية أخرى، السيد الوزير، لأن هاذ الشي هذا ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السادة المستشارين والسادة الوزراء ردوا البال مع الوقت، الله يخليك، 10 ثواني، تفضل، تفضل.

المستشار السيد محمد أقييب:

الله يجازيك بخير، شكرا.

والغريب في الأمر أن محكمة كنعلي 6 أشهر، ومحكمة كنعطي 3 أشهر، ومحكمة كنعطي شهر، والسيد مسكين كيموت بالجوع هو وأولادو ما جبرش باش يعيد، راه هذا منكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

المستشار السيد محمد أقييب:

الله يخليكم احنا كنترجاو منكم ترفعوا هاذ اللبس. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم،

بالمناسبة راسلنا جميع الفرق البرلمانية وجميع الهيئات والمهنيين بل حتى الإدارات باش يعطيونا الملاحظات ديالهم، وتوصلنا بـ 75 تعديل بما فيهم

ولذلك، مشاريع في هذا الاتجاه كبرى من طرق سريعة تازة-الحسنية، وجدة-الناظور، واللائحة طويلة ميناء ديال الناظور المتوسط ومازال إن شاء الله الخير جاي للأمام.

في نفس الوقت الآن نشتغل على المحور الشرقي والجنوب الشرقي في اتجاه الجبال والصحراء، دراسة متكاملة حول ما هي المحاور الطرقية والمشاريع الكبرى باش يمكن لنا أيضا نرفعو من هاذ الجهات باش يمكن يكون أيضا في أفق الجهوية الموسعة كل جهة يكون عندها إن شاء الله البنية التحتية اللي غادي تخليها يكون عندها رواج اقتصادي وتنمية اجتماعية.

فيما يتعلق بالطريق اللي تكلمتو عليها 15 كمشي من الناظور حتى لميدلت، خليني نتكلم عليها بـ 350 كلم، أنا شخصيا اخذتها، بالمناسبة كتقوم بواحد العمل اللي كنعتمد ضروري، مرة مرة كمشي لشي إقليم ونشوف بعض الطرق حسب الإمكانيات وحسب اللي كيوفرو الوقت اللي كيسمح به، ففعلا ما بين ميدلت إلى الناظور كنعتمد بأنها تحتاج إلى واحد العمل، ولذلك الآن جلسنا مع الإخوان مسؤولي الأقاليم، مع المنتخبين ومع رئيس الجهة من جهة مكناس-تافيلالت ومع بعض المنتخبين على باش يمكن لنا نشوفو أشنو هي الصيغة المناسبة باش هاذ الطريق إن شاء الله تنال الحظ ديالها، لكن كنبشرك أن الآن كابين صفقات أعلن عليها، كابين دراسة لمقاطع أعلن عليها اللي غادي يمكن لنا نصلو هاذ السنة والسنة المقبلة على الأقل واحد 50 حتى 60 كلم إن شاء الله من الإصلاح ديالها.

بالنسبة للقطرة اللي أشرت لها، فالدراسة ديال إعادة البناء ديالها قد تم إعطاء الانطلاقة ديالها إن شاء الله، ملي نوفرو الدراسة ذيك الساعة نشوفو الشراكة الممكنة باش يمكن لنا ننجزو إن شاء الله هاذ القطر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الوزير. فعلا جزء من الاطمئنان، ماشي الاطمئنان كله، ولكن احنا عارفين المجهود اللي كنديروا، السيد الوزير، أنا هاذ الطريق اعلاش كنت باغي نطلب منك طلب، كنت باغي نطلب منك باش الزيارة ديال سيدنا الميمونة إن شاء الله اللي كترقبوها لإقليم الناظور باش تدوز ذاك الطريق وتشفوها، أنا متيقن إلى دزت الطريق اللي كتربط بين الطريق السيار والناظور عبر صاكراه ترجع من هنا تعطي الأمر ولو تقطعها منين ما وتصلح ذيك الطريق لأن ما بقاتش صالحة بتاتا باش يستعملوها المواطنين وكنهم جوج ديال الأقاليم، احنا كنعتبروها نقطة سوداء.

احنا هاذ الموضوع طرحناه مع الوزير السابق، السي غلاب الله يذكره بخير، داروا فيها واحد الجزء ديال الترقيع، ترقت واحد الشوية ولكن على

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لا زالت العديد من المحاور الطرقية في الجهة الشرقية تحصد ضحايا حوادث السير، وذلك بسبب تردي وضعيتها وبنيتها التحتية، وإذا كان الطريق السيار الذي يربط فاس بوجدة خلق ارتياحا كبيرا لسكانه هذه الجهة وذلك لإبراز المؤهلات السياحية والصناعية للمنطقة، إلا أن المتوجهون أو القادمون من الناظور والريوش عبر محور صاكا بالطريق الوطنية رقم 15 وعلى مسافة 90 كيلومتر يعانون الأمرين لأن هذه الطريق لم تعد صالحة للاستعمال بحكم تأكلها وكثرة الحفر المتواجدة بها، الأمر الذي يتطلب من الجهات المختصة الإسراع قصد إصلاحها حفاظا على سلامة المسافرين.

كما أن بعض القطر، أذكر على سبيل المثال قطرة واد ملوية التي توجد في حالة جد متردية وتحتاج بدورها إلى الصيانة والتقوية.

من هذا المنطلق أود، السيد الوزير، مساءلتكم: ما هي التدابير التي ستتخذونها من أجل إصلاح الطريق السالف الذكر والتي تعرف إقبالا كبيرا من طرف السائقين نظرا لقصر مسافتها التي تربط بين الطريق السيار وإقليمي الناظور والريوش؟ وهل هناك جدولة زمنية لترميم وإصلاح هذالطريق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذه مناسبة أيضا باش بعض المعلومات والمعطيات، احنا مستمرين، الدولة، الحكومة مستمرة في تنمية واحد العدد ديال الجهات، وكنعتقد جميعا احنا عارفين بأنه على مستوى البحر الأبيض المتوسط أن هاذي مناسبة باش مامشيش للجوانب التقنية التفصيلية، أنا كهيئة باش التوجه العام نتعاونو عليه، أنه المغرب خصو يكون قوي جدا على مستوى جنوب البحر المتوسط، هاذ الشي علاش كابين الموائ، هاذ الشي كابين الطرق السيارة، هاذ الشي علاش كابين الطرق السريعة باش يمكن لنا الرواج التجاري والسياحي اللي كيدوز من البحر المتوسط المغرب يحصل على نصيب كبير جدا منه، هاذي هي التنافسية اللي تكلمت عليها.

البرنامج ديال القروي، مليار و200 مليون ديال الدرهم، ماشي سنتيم ديال الدرهم، فباش يمكن لي نغطي لجهات أخرى لدرجة أنه وليت الآن كنشترط حتى يحطوا الفلوس ديالهم عاد نبدأ، ما بقيتش كنبدا، ولا تقسم الطريق ناخذ النصيب ديالي نصايبو أنا ونخلي لهم النصيب ديالهم ونقولها للرأي العام ديالهم.

ولذلك، أنا في تقديري لابد نمشيو في هاذ الاتجاه ديال تحديد الأولويات وأنا مؤمن بما قلته إن شاء الله غادي نحاولو نشوفو الصيغة المناسبة باش يمكن لنا نديرو واحد الشراكة، فيها الجهة والإقليم وفيها إن شاء الله الوزارة وحتى وزارة الداخلية كتعاون في هذا المجال باش يمكن لنا إن شاء الله لأن الطريق أنا مقتنع بأنها مهمة وخصنا نتعاونو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الأخير الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل حول بيع حصص الشركات التابعة للخطوط الملكية المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد الحفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد قامت الخطوط الملكية المغربية بتفويت مساهمتها في شركة (Atlas Hospitality) والتي تبلغ 66,51% المختصة في الفنادق والسياحة لصالح الصندوق السياحي (Partners)، وهاد (Partners) اللي كما تعلمون اللي هو مكون من البنك الشعبي من "التجاري وفا بنك" ومن الصندوق الكويتي "أجيال" ومن الصندوق المغربي للتقاعد ومن الصندوق المهني المغربي للتقاعد، والتي تفوت له بواحد الحصة اللي حسب ما قيل على أنها ما بين 1,2 مليار وما بين 1,33 مليار درهم، احنا نديرو المعدل أي 130 مليار نتاع السنتميم، مع العلم على أن هاذ الشركة (Atlas Hospitality) عندها تقريبا 17 فندق زائد 2 اللي راهم.. يعني 17 مؤسسة سياحية اللي بكل صراحة أنه التقديرات اللي قامت بها (FCG) يعني بنك الدار البيضاء اللي بكل صراحة كانت منقوصة يعني في التقييم اللي تقام به، إضافة على أنها فوتت 33,33% من حصتها في مؤسسة (MATIS)، هاذ (MATIS) اللي كانت تكونت من أجل صناعة الأسلاك الكهربائية ومكونة من الثلث من طرف (Boeing)، الثلث من طرف (Labinal)، والطرف اللي ابقى من طرف (RAM).

إلا أنه مع الأسف تم تفويت هاذ المسائل كلها بدون اللجوء إلى الإجراءات القانونية المعمول بها في الحوصصة لأن هاذي مؤسسة عمومية وتم هاذ الشيء بالاتفاق ديال (gré à gré)، واللي كيجلعنا نطرحو عدة علامات استفهام في هاذ الباب هذا.

الأقل راه إلى انتظرنا بحال هاذ اللي انتظرنا هاذي مدة راه ذاك الطريق كنتقص واحد 30 كلم على الطريق الأخرى اللي كترتبط الناظور على الطريق ديال تاوريرت.

السيد الوزير، هاذيك القنطرة، بالله عليك، القنطرة ديال واد ملوية اللي فيها 250 م محطوطة في الأرض، الواد كيحي كيدوز فوق منها، هاذي واحد السنة أو سنتين امشى تماك الكاميو بالشيفور، ذاك الشيفور لحد الساعة ما لتقاهش، لأن امشى للسد، آكلاه السد، بينما الكاميو جبدوه. واش كين شي قنطرة كندوز في وسط الواد اللي كيجيب الملايين ديال الأمطار المكعبة ديال الماء ومحطوطة في الأرض؟ واش هاذ يعقل؟ أنا كنتعتبر اللي دار ذاك القنطرة في الحقيقة خصو يتحاكم، لأنه واش هاذيك سياسة اللي غادي تمشي عليها البلاد، القنطرة محطوطة في الأرض، متر على الواد.

الله يجازيكم بخير، هاذ جوج نقط سوداء كنوضعوها بين يديكم باش تلقاوها الحل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

على أية حال غادي ناخذ هاد الشيء بعين الاعتبار، أنا مصدق لأن احنا الحمد لله في موقع مسؤول وفي موقع الأمانة مصدق بأنه ما يمكن تدافع عليها إلا لأنك الحمد لله كنعيشها وبطبيعة الحال أنا كتجيني التقارير من طرف المديرات والمسؤولين وأثناء الزيارات.

لكن أيضا يمكن لي نقول لكم يعني الصراحة المعتدلة المعهودة عني، الإمكانيات المالية باش نديرو الصيانة ديال جميع 40 ألف كلم في المغرب، إلى زدنا عليها العالم القروي، غير متوفرة، هاذي بلادنا باش نكونو صرحاء ولذلك لابد نتفقو على الأولويات، اليوم جاو عندي واحد العدد ديال الإخوان البرلمانيين إقليم تاونات اللي مقرر أنتي ندير لهم زيارة، حطينا الخريطة، قلت لهم ها اشحال نحتاجو باش نديرو (voie express)، ها اشحال غادي نحتاجو باش نديرو العالم القروي، اشحال نعطيو باش نديرو الصيانة، ها الإمكانيات المالية هاهي قدامكم، قرروا أتم الأولويات مع العامل ومع المنتخبين وأنا مرحبا، لأن في نهاية المطاف هذه أموال ماشي ديالي، هذه أموال ديال الأمة إنما أنا مؤمن عليها باش تقوم بهذا الواجب، لكن اتفقوا على الأولويات، فنجمكنش في نفس الإقليم والجهة نديرو (Les voies express) ونديرو الصيانة والعالم القروي، ما غادي يبقى والو للجهة الأخرى، فتخصنا نتوافقو.

ثانيا خص يلتزموا معي الجماعات المنتخبة، خصهم يلتزموا معي، دابا الآن أنا كنتسأل الجماعات القروية مليار و200 مليون باش يمكن لي نكمل

ثم المسألة الثالثة، واحد العدد ديال المؤسسات أنشأت فروع، أنا نقول لكم الآن ابدت دراسة بتنسيق مع المدراء العاملين على أننا غادي نشوفو الفروع اللي غادي نخليوها ونخليوها واللي نفوتوها نفوتوها واللي ندجموها ندجموها، لأنه راه كنخلقو مؤسسة باش تخفف علينا وتقوم بالدور، هي عاود ثاني كندير فروع، والفروع كيديروا فروع، وكنوليو غير الكلفة ديال التدبير، هاذ الشي كلفة عالية جدا.

فالحكامة الجيدة تقتضي.. وآلآن كين ميثاق اللي دارتو الحكومة والسيد رئيس الحكومة ديال حسن تدبير المؤسسات العمومية والشركات الوطنية، في هاذ الاتجاه باش تكون حكمة جيدة، بطبيعة الحال الكمال لله لا بد تكون اختلالات.

لكن خليني نقول لك، بالخصوص فيما يتعلق بالشركة، أنها انطلقت أولا من القانون اللي كحدث كيفية بيع الحصص ديال الدولة في الشركات، وثانيا ما درتهاش إلا بعد المرور عبر وزارة المالية، وما درتهاش إلا عبر المرور بالمجلس الإداري ديال الشركة، بمعنى احترمت المساطر، إلى كانت هاذ المساطر اللي دارتها غير كافية نزيدو شي حاجة، احنا مستعدين.

ولكن راه غادي نقول لكم وأفصح باب للنقاش، ماشي دائما طلب العروض هو وحده الوسيلة، خليني نقول لك، أحيانا أنت باغي تجيب شركة كبيرة عالمية، ابغيتي تجيبها للبلاد، إلى درتي طلب عروض يمكن ما تجيش، يجيك واحد آخر، فأنت كحتاج ييتي لك واحد النافذة في هاذ الشي ديال الصفقات باش يمكن لك تجيب شركة دولية بـ (gré à gré) على أساس تدير معها شركة إستراتيجية لسنوات.

ولذلك، هاذ الأمر هذا خصنا نتعاونو عليه، ولكن يكون في إطار الوضوح، ما كيديهاش الواحد بوحده في إطار المزاج، يمر عبر المؤسسات لأن هذا كيخلق واحد الشركات إستراتيجية.

وكنبشرك بأن هاذ الشي الآن (RAM) ابدت كتكلف بالمهمة ديالها ديال النقل الجوي، بدت الأمور تتحسن، أعتقد رها عرضناها على اللجان المختصة ولكن إذا كان هناك ملاحظة احنا غادي ناخذوها بعين الاعتبار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير. بكل صراحة الجواب ديالكم وإن كان يعني عَومْتِيُوهُ شَيْئًا ما ولكن ما تمش الإجابة على السؤال، لأنه دقيق وتقني محض، فالقضية ديال يجب أن ترفع يدها على جميع القطاعات، هذا في 88 الحسن الثاني الله يرحمه خطب في البرلمان والخصوصة صدر الظهير ديال 89 تناع الحوصصة، يعني هذا مبدأ متفقين عليه، هذا دابا جيل، هاذي مدة، هذا لا نقاش فيها.

كذلك، تتقول أنه يجب.. هاذي هي الموضة اللي كتكلم (C'est le

إضافة على أنها تعترم تباع واحد 10 تناع الطائرات، كتعترم تباع العقارات الكبيرة اللي عندها، كتعترم كذلك الآن تفوت عقارات دائما بنفس الشكل وبنفس الصفة اللي هي (Atlas Catering) و (Casa Aero) و (Sneema Morocco)، هاذي كلها مؤسسات تناع (RAM) الآن اللي راهم كايين باش يفوتوهم وبنفس الطريقة.

لهذا، السيد الوزير، بكل صراحة، هاذ الطريقة وبهاذ الشكل باش دارت بكل صراحة كيجمعنا نطرحو عدة علامات استفهام في هاذ الباب هذا، لأن الشكل لما قلت في البداية هاذي مؤسسة عمومية، والمؤسسات العمومية كنخضع لواحد المسطرة ولواحد القانون تناع الحوصصة، وكان على الأقل خصها تمر في واحد الشفافية مطلقة ويتدار (un Appel à Manifestation d'Intérêt) باش الناس اللي مستعدين يشاركوا في هاذ الشراء يعني نمكنوهم، باش الفرص تكون متاحة أمام جميع المستثمرين بصفة عامة، سواء كانوا محليين أو أجنبيين.

بكل صراحة هاذي علامة استفهام وهاذي نقطة سوداء كتزيد تؤكد سوء التسيير ديال هاذ المؤسسة اللي تمت الحسارة ديال 66 مليار سنتيم تناع (le hedging) ديال الكازوال، 35 مليار في (Air France)، 11 مليار كذلك بالنسبة بالنسبة للإضراب..

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هاذ السؤال وهي مناسبة أيضا، أنا كنعتمد، الحكومة، الجميع، أن الدولة يجب أن ترفع يدها من مجموعة من القطاعات، خلي القطاع الخاص، الدولة راعية، مقننة (régulateur)، حكم، وتخلي التنافس بين الجميع، إلا في مجالات اللي كنعتمدو عندها علاقة بالسيادة وإستراتيجية والمجالات اللي كتبدا فيها الدولة باش تخلق واحد القبول وبعد ذلك تنسحب، هذا التوجه العام، كنعتمد ويجب أن نجتهد في هذا الاتجاه باش ييتي التنافس.

الأمر الثاني، الشركات الوطنية والعمومية وأنا نقول لكم وهاذ الشي في القطاع أنا أقوم به، يجب أن تهتم بالمهام المنوطة بها، شركة (RAM) خصها تدير النقل الجوي، ما علاقتها بالفنادق؟ وما علاقتها أنها تدير الإطعام؟ وما علاقتها أنها تدير..

أنا نقول لكم وهذا توجه، كيخصنا يعني أنا أشنو اللي كان واقع لنا سابقا؟ هو اربع اصنایع والرزق ضایع، كل مؤسسة باغية تدير واحد العدد ديال المهام والمهمة الأساسية اللي خصها تنقل لنا الناس وتكون وسيلة ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، أنا كتكلم لكم سابقا.

اتفاقية في شتنبر 2011 وأعلن عنها أمام الملأ وقالت له خصك تبع المجالات اللي ما كنتدخلش في الاختصاص ديالك، من الفنــــادق و(le catering)، الدول موقعة معه، موقعة معه، قالت له خصك تدير.. بمعنى أعلن للعموم، العقدة أعلنت للعموم، الالتزامات أعلنت للعموم بمعنى أنه ماشي حتى جا وباع.

ثم قبل بيعها أعلن والعقار اللي غادي يتباع الآن أعلن عليه، العقار الأخير اللي غادي يتباع، ما عندو معنى يبقى عندها العقار، هاذ العقار إما يمشي للاستثمارات، إما يمشي للمستثمرين الخواص، إما إلى كنا محتاجين له، تنقلوها اعلاش محتاجين له، احنا ماشين في هاذ الاتجاه هذا.

ولذلك، أنا مرة أخرى مع الشفافية والحكمة، ولكن الحكامة مرة أخرى تنقول فيها طلب عروض، فيها (gré à gré)، فيها الاتفاق المباشر، فيها كلشي، غير المهم هذالك الشي يكون واضح أمام نواب الأمة ومستشاري الأمة باش يتابعوها يراقبوها وإذا كان خلل كابين المؤسسات ديال المراقبة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل للسؤال الآتي الأول الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول تصور الحكومة حول إصلاح التعليم ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار، السؤال حول تصور الحكومة حول إصلاح التعليم ببلادنا.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

عند بداية كل دخول مدرسي يتجدد الحديث عن أزمة المدرسة المغربية والمشاكل التي تتخبط فيها، كما يتم استحضار عدد من التقارير التي أكدت على أزمة الواقع التعليمي في بلادنا، ومن بينها التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة 2011، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، والذي صنف بلادنا في مرتبة متدنية على أصعدة مختلفة من العملية التربوية.

وقد خلصت دراسة أوردتها التقرير إلى أن التلاميذ المغاربة لا يستطيعون اكتساب مهارات القراءة الأساسية حتى بعد إتمامهم 4 سنوات من الدراسة الابتدائية. وتجدر الإشارة هنا إلى تقرير المعرفة العربي لعام 2010/2011، والذي نبه بدوره إلى ضعف معارف العينة المدروسة من التلاميذ المغاربة وتدني مهارات القراءة والتواصل الكتابي والبحث عن المعلومات لديهم.

recentrage des activités, je suis tout à fait d'accord avec (vous) (Le recentrage)، ولكن ما تقبوش ونفوتو مؤسسات عمومية، ولو فنادق، ولو (la mission) ديالهم هي القطاع الخاص ولكن رها نتاع مؤسسة عمومية، فين ما مرينا الفنادق ديال (CDG)، نتاع (ONCF) وديال (l'office de tourisme) دوزناهم () avec un appel) اسميتو بواحد الإعلان وشاركوا فيه كذا إلى غير ذلك، هاذي مسألة.

أنا متفق دازت في المجلس الإداري ولكن احنا نتطلبو الشفافية والحكمة اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير؛ والحكمة تقتضي غير الإعلان، غير نعلنو عليها، ماشي تدار من تحت بهاذ الطريقة، لأن كيف تخبرات هاذ القضية؟ غير في الجرائد حتى تباعت القضية، هاذ الشي اللي كابين السيد، الوزير، وأنا أتحدى أي واحد هاذ الشي تم بدون أي طلب عروض في هاذ الباب هذا.

لهذا، كان كيخص.. ومؤسسات أخرى دابا اللي جاية، رها غادي تفوتها، وغادي تكون كارثة وغادي يكون هاذ الشي ضد الشفافية وضد الحكامة.

نعطي مثال راه سوء التسيير ابدى في (RAM)، اعلاش دابا باع السي بنهيم؟ باع باش خصو مليار في 3 سنوات باش يدخل ذيك المليار في (le contrat programme) اللي كان خصك تقول لنا السيد الوزير، (le contrat programme) هو ملتزم بـ (un milliard de dirhams) بيجيو، إذن باع بحال واحد القش ديال دارو كيبيع اشوية ويخرج، ماشي في حسن التدبير نتاع هاذ المؤسسة.

كما قلت لك سوء التدبير، في (le Hedging) خسر فيه 66 مليار في التأميننتاع الكيروزين، حتى حد ما تكلم عليها. (Air Sénégal) خسرنا فيها، إلى غير ذلك. الحديث طويل وطويل ولو تكلمنا فيه السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا كنعاول نذكر أنهم الأوطيلات اللي تباعوا لـ (Accor) تباعوا بنفس الطريقة في العهد اللي أنت كنعرف، غير باش الأمور تكون واضحة، لا باش نتذاكرو، غير باش نعرف. كابين مساطر، القانون الفصل 9 من القانون 39.89 المتعلق بتحويل المؤسسات العمومية يمر عبر مسطرة واضحة.

ثانيا هاذ الشي ما تدارش قش، اسمح لي، يمكن لي نختلف مع أي واحد كيسيير، لكن لا بد أن نخرم المسؤولين ديالنا، الدولة وقعت معه

وخصا تصايب في التعليم، وجا سيدنا الله ينصرو في الخطاب ديال 20 غشت ووضح، أولا سيدنا الله ينصرو ما دارش تشخيص، وضح الكيفية اللي المدرسة ديالنا خص تكون عليها والمدرس ديالنا، واللي غيتخرج من هاذ المؤسسة كيف يكون مندمج في المجتمع، مندمج في التنمية ومندمج في المواطنة وفي التربية، هذا هو الخطاب ديال جلالة الملك عاود باش نخطو كل حاجة في المكان ديالها.

احنا الآن بصدد التقييم النهائي للبرنامج الاستعجالي، غادي نديرو هاد الشي إن شاء الله في شهر فبراير، واحنا بصدد استخراج النتائج، لأنه هذا هو العيب اللي عندنا في بلادنا، كنديرو إصلاح على إصلاح وما كنديروش التقييم لكل مرحلة، غادي نديرو تقييم معقول، درنا واحد التقييم أولي، فيه نتائج بانة إيجابية وسلبية وكل عمل البشر فيه الإيجابي والسليبي، واحنا بصدد وضع واحد الخطة اللي غادي نمشيو عليها مركزة على 5 ديال المحاور، مع الأسف..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للسيد الوزير على الجواب.

السيد الوزير، في تعليقكم على العبارة اللي اعتبرتها قاسية في سؤال فريقنا نوضحو واحد المسألة ملي يكون عندنا غياب ديال التقييم للمؤسسات لواقع التعليم، ملي يكون عندنا غياب ديال التقييم مستند على شبكة ديال التقييم علمية ومدروسة كيتفتح المجال لأحكام قيمة من النوع اللي استمعت له، نفق مظلم ولا ماشي نفق مظلم، ولكن نفق مظلم بالنظر لحجم الموارد والإمكانات اللي تعطت في السنوات الأخيرة للتعليم قياسا بالنتائج، بالنظر لجيش العاطلين اللي كيتخرج من مؤسسات التعليم، بالنظر لتدني وضعف الصورة اللي مكونة عند المغاربة على الواقع ديال المدرسة، وبالنظر وبالنظر، كيمكن نتحدثو من منطلق الغيرة على المدرسة نصدرو حكم فيه شوية ديال القساوة ديال النفق المظلم، لكن كين مشكل حقيقي، يجب لا أقول قبل فوات الأوان لأنه ربما فات أوان مباشرة الكثير من الأوراش الإصلاحية ونحن نؤدي ثمن التأخر في معالجتها أو التلكؤ في معالجتها.

أشترتم، السيد الوزير المحترم، إلى أنه أتم مقبلين على إجراء التقييم النهائي للبرنامج الاستعجالي، لكن سمعناكم، وهذا كلام معرفناش ما هو وجه الدقة تنسب لكم بأنكم حكتم بفشل هذا البرنامج وإخفاق هذا البرنامج قبل ما نكمولو عملية ديال تقييم المؤسسات البرنامج القديم.

احنا طرحنا السؤال ماشي باش نتكلمو على التشخيص، غير باش نسأل الحكومة في التصور ديالها، البرنامج ديال السيد رئيس الحكومة، السيد الوزير المحترم، فيما يتعلق بشق التعليم فيه عبارات عامة قد تعني كل

وفي هذا الصدد، شخص الخطاب الأخير لصاحب الجلالة أولويات إصلاح التعليم ببلادنا بدقة كبيرة، حيث أكد على إعادة النظر في مقاربتنا وفي الطرق المتبعة في المدرسة للانتقال من منطق تربوي يرتكز على المدرس وأدائه مقتصر على تلقين المعارف للمتعلمين إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين وتنمية قدراتهم الذاتية.

كما دعا جلالته إلى تحويل المدرسة من فضاء يعتمد على منطق قائم أساسا على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي وتفعيل الذكاء للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل.

السيد الوزير، إن الإصلاح الذي تحتاجه المنظومة التعليمية ببلادنا لا ينبغي أن يرتكز على التدابير الحكومية الظرفية أو الحلول الترقيعية، بل على إصلاح شمولي يخرج التعليم من النفق المظلم الذي هو عليه الآن، من خلال فتح المجال لتحليل وتشريح المنظومة التعليمية برمته واقتراح الحلول العملية لها بإشراك مسؤول وفعال لكل الباحثين في المجال وعلى رأسهم رجال ونساء التعليم.

لكل هذه الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير المحترم، ما هو تصور الحكومة للإصلاح الكفيل بإخراج المنظومة التعليمية ببلادنا من النفق الذي تعيش فيه؟ وما هي الأولويات التي ترونها ضرورية للتعجيل بهذا الإصلاح؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إلى اسمحت لي، السيد المستشار المحترم، استعملت واحد العبارة شوية قاسية على التعليم المغربي، وهو أن التعليم ديالنا في نفق مظلم، لا ماشي صحيح هاذ الشي، فيه مشاكل التعليم ديالنا، فيه صعوبات، فيه اختلافات، هاذ الشي متفقين عليه، ولكن في نفق مظلم لا.

لأنه ملي كيسمعوا الشبان ديالنا والشابات ديالنا هاذ الكلمة راه كيتكلموا على مصيرهم، راه كنتكلمو على مستقبلهم، لا بالعكس التعليم ديالنا كيتنتج منتوج جيد ومعترف به في المباريات في فرنسا، معترف به في المباريات في إسبانيا، اليوم عندنا تلاميذ ديالنا اللي تخرجوا من منظومتنا وموجودين في أمريكا اللاتينية وفي الهند، هذا ماشي معناه أن كل شيء ديالنا مقاد، لا، ولكن ماشي النفق المظلم والساء كحالة، لا، كين وكين، كين تفاوتات في التعليم ديالنا، كين بعض الصعوبات اللي كونا حموها.

دابا الحكومة في برنامجها تكلمت على واحد العدد ديال الحواجز اللي

السؤال.

المستشار السيد محمد الهبتي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يعرف الجميع أنه في إطار تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين تم إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم وذلك قصد تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية، منها السكن، التطبيب، الترفيه، التأمين على المرض، كذلك التقاعد التكميلي، إلى غير ذلك.

والأسرة التعليمية بطبيعة الحال رحبت بهذا الأمر واعتبرناه أنه تم رفع واحد الحيف تاريخي مورس على الأسرة التعليمية واعتبرناه كذلك واحد العنصر محفز للأسرة التعليمية لكي تنخرط في ورش الإصلاح، علما أن هاذ العنصر ديال التعبئة هو عنصر ضروري لفائدة الأسرة التعليمية.

لكن الملاحظ هو أنه رغم الإمكانيات المالية المرصودة لهذه المؤسسة ونذكرو الجميع هنا أن هاذ المؤسسة كناخذ تقريبا 2% من النفقات المرصودة لموظفي وأعوان الوزارات المعنية وكذلك هناك اشتراكات ديال المنخرطين اللي كنتراوح ما بين 20 درهم و80 درهم حسب السالام الأجرية.

اللي كيتلاحظ هو أن أنشطة هذه المؤسسة متواضعة، كما أن هذه المؤسسة أصابها التوقف والمجمود وأصاب المجمود بعض البرامج والمشاريع غداة وفاة رئيس مجلسها الإداري المرحوم مزيان بلفقيه رحمه الله برحمته الواسعة.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن تصوركم أولا لإخراج هذه المؤسسة الاجتماعية الهامة من وضعية المجمود والانتظارية؟

والشق الثاني ديال السؤال حول الهيكلية، متى ستم هيكلية هذه المؤسسة انسجاما مع انتظارات الأسرة التعليمية؟ ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ الموضوع اللي وضعت فيه السؤال، السيد المستشار، داخل السؤال ديالكم فيه الجواب. هاذي واحد الفكرة من أعظم ما يكون اللي قرر يحدتها لرجال التعليم كما هو الشأن لواحد العدد ديال القطاعات في المغرب، أمنية، عسكرية، إلى غير ذلك، جلالة الملك، وتقرر أنها تكون هذه المؤسسة تحمل اسم محمد السادس، وهو الرئيس الشرفي لهذه المؤسسة.

شيء وقد لا تعني أي شيء، لأن ملي كنتكلمو على موضوع شائك ومعقد ديال التعليم، طبعا نحن نشيد بالمجهودات ديال رجالات التعليم، لكن واقع التعليم يؤكد بأنه في أمس الحاجة لإطلاق نقاش عمومي على ورش الإصلاح، آنذاك نديرو فيه تقييم علمي اللي يكون مدروس ومبني على معطيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كنتعجبني الجدلية ديالكم السي بنشاش.. أولا أعتقد بأنكم متتبع للشأن السياسي عمري ما استعملت كلمة فشل وعاد دابا قبل قلت كاتبة أشياء إيجابية وكاين أشياء سلبية، لأنه هذا البرنامج كان طموح، وتدارت له عدة أهداف لأنه هي هاذي احنا طبيعتنا المغاربة، ملي كنتجيو نصاييو واحد الحاجة بدل ما نصاييوها بأهداف اللي يمكن لنا نحققوها كنبكرو الحزمة وكنتصلو في التنفيذ، هذا اللي حصل، أما كاين أشياء إيجابية في البرنامج الاستعجالي.

عمري ما استعملت كلمة "فشل"، هاذي للمرة الألف كقولها، هذا أول علي كلام، مجال واحد العدد ديال الحوار كتناول علي. اللي يمكن لي نقول لك أنه ما كاين لا كلام فضا في البرنامج الحكومي ولا في المخطط اللي احنا غندخلو فيه بعدما ناخذو الرأي ديال أعضاء البرلمان والشركاء الاجتماعيين.

الهدف الأول مجال العرض المدرسي غنحافظو على المكتسبات ونوسعو العرض المدرسي باش نحافظو على هاذ القيمة اللي وصلنا لها عالميا أننا كنلزمو التعليم من 6 سنوات إلى 15 سنة.

غادي نعتنيو في الهدف الثاني بجودة التعلات والتعليم، الجودة، وهذا المحور الأساسي في الخطاب ديال جلالة الملك الله ينصرو، غادي نردو للمؤسسة التعليمية نردو له القيمة ديالو لأنه مع الأسف بالسلوكات البيروقراطية، المؤسسة، مدير المؤسسة ومجلس التسيير ومجلس التدبير ضاع، غادي نحسنو الحكامة لأنه عندنا أموال عمومية وأموال الشعب غادي نحسنوها وغنحسنو المجال ديال..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه وضعية مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كان يمكن لي نستعرض عليك هاذ الأوراق اللي موجدين لي، ولكن ما كندشوفش محمتي أنا كوزير أنتي نجوبك بهاذ الشيء، لأن كيقول لي هنا السكن أعطت 67090 ديال قرص للسكن، الصحة 20 ألف تدخل للنقل الطبي، هاذ المؤسسة عملت باش تكون واحد الدعامة اجتماعية لأسرة التربية الوطنية، ما يمكنش نجيو نبدأو نتكلمو فيها بالمنطق البيروقراطي ولا أنا نكون وزير التربية الوطنية بوق ديال شي حد آخر كيسير من اللور، لا ما قابلش أنا هذه الوضعية، هذا هو اللي ما كيعجبش الناس في السلوك اللي كندستعمل، لأنتي واضح، لا بد من الإطار القانوني ديال هاذ المؤسسة يكون واضح، لا بد من المراقبة على أموال هذه المؤسسة، ما كايبنش أوضح من هاذ الشيء.

درت تعديلات أنا كوزير التربية الوطنية ماغاديش ندخل مع باب ذاك المؤسسة إلا إلى ما تصايبت لها (L'audit)، هي نشوف الحسابات ديالها، مؤسسة مختصة كتدير الحسابات كيف درت للبرنامج الاستعجالي وكيف درت لعدة مؤسسات في وزارة التربية الوطنية منها "تيسير" و"مليون محفظة" وذاك الشيء كله لا بد يعطو لمكاتب المحاسبة اللي كنتي كتدير (L'audit)، وكندخل على واحد الحاجة عارف أشنا هي.

هاذ المؤسسة هاذي ما مضبوطش الإطار القانوني ديالها، خصو يضبط الإطار القانوني وملي يضبط الإطار القانوني راه غادي يتعرض عليكم القانون، غادي نجيو ذيك الساعة نطبق القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال المواليان الموجهان للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وتجمعها وحدة الموضوع.

السؤال الأول حول تطبيق المادتين 4 و 5 من المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

مع الأسف الشديد مات السي مزيان بلفقيه، ما يمكنش لي نزيد أكثر من هاد الشيء، غادي نقول لك هاد الشيء اللي اعطى الله، لما تعينت الحكومة الحالية قررت بأنني ننظر في الوضع ديال هاذ المؤسسة، تبين لي بأن هذه المؤسسة كيف موضوعة ما يمكنش تتقدم للمستقبل.

لذلك، هيأنا تعديلات على القانون المحدث لهذه المؤسسة باش تكون عندها هيكل مسؤول، باش يكون عندها مجلس إدارة اللي يحاسب ويراقب التسيير ويوضع البرامج، ويكون عندها مدير عام معروف، مع الأسف الشديد هاد الشيء ما كانش في الماضي.

اليوم هاذ المشروع قانون نازل أمام الحكومة، راه هو كندرسوا جميع القطاعات الوزارية المعنية بهذا الموضوع. أتمنى من خلال هاذ السؤال ديالك بأنه يتسرع بهاذ الموضوع باش هاذ المؤسسة توضع في المكانة اللي خصها تكون فيها، لا قانونيا ولا إداريا.

نزيدك أكثر من هذا، أنا ما كنتش غادي توقع لهم نهائيا التحويل من الميزانية ديال وزارة التربية الوطنية للمؤسسة 600 مليون ديال السنتم، وفي الأخير أنا غادي نحولها لأنه تبين لي بأنه هذا الموقف ديالي يمكن يخلق مشاكل تسييرية لهذه المؤسسة، ولكن هذا غير تنازل ظرفي، لا بد هذه المؤسسة تكون كيف أراد جلاله الملك، مؤسسة تعني بقضايا رجال التربية الوطنية، أسرة التربية الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي تقدمتم بها. وفي الحقيقة أنا لازلت أنتظر الجواب والجواب الذي أنتظره هو متى سنضع حدا لهذه الانتظارية والجمود على اعتبار أنه في تعقيبكم على السؤال السالف واللي تذاكرتو فيه على الإشكال ديال تفعيل البرنامج الاستعجالي والتقييم وكذا وكذا، كايين واحد المسألة جوهرية وهو الوضع الاجتماعي ديال الأسرة التعليمية، خصكم تكونوا متيقنين على أنه بدون التعبئة الحقيقية ديال الأسرة التعليمية بكامل مكوناتها، هاذو هما القادة الميدانيين، هم الذي سينجحون أي إصلاح.

وبالتالي، إذا كان هناك إشكال مؤسسي يتعلق بتدبير هذه المؤسسة وإعادة هيكلتها، نحن نعتقد على أن الدستور والإصلاح الدستوري فتح لكم الباب واسعا من أجل أن تمارسوا مهامكم بكل جرأة ومن أجل كذلك التدبير الجيد للزمن، الآن باش يمكن لنا نتغلبو على الصعوبات اللي كايين في قطاع التعليم وهاذ الكلام الذي نسمعه على الحكامة الجيدة وكذا وكذا، اللي أساسي في التعليم وهو تدبير الزمن، ما يمكنش تبقى الأمور مفتوحة على الانتظارية.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السدة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، صدر أخيرا المرسوم التطبيقي المتعلق بتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

ونظرا لما يكتسبه هذا المرسوم من أهمية بالغة من أجل اختيار المرشحين بالمناصب العليا في الوزارات والمؤسسات العمومية، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي مضامين مقتضيات هذا المرسوم التطبيقي؟ وهل مسطرة التعيين التي ينص عليها ستمكن من فتح المجال أمام الكفاءات لتولي مواقع المسؤولية داخل الإدارات والوزارات في إطار قيم المساواة والإنصاف والاستحقاق المنصوص عليها في الدستور؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الآن السؤال الآتي الثاني، موضوعه أيضا تطبيق المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

تابعنا جميعا النقاش الوطني الهام حول المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، خاصة وأن هذا المرسوم جاء لتفعيل منطوق الدستور الجديد وبلورة منظور جديد يمكن الكفاءات التي تزخر بها الإدارات والمؤسسات العمومية من التساوي في حظوظ الإسهام في البناء التنموي لبلادنا من جهة، وإنهاء نوع من الاحتكار الذي يؤثر على مسارات التحديث والتطوير على مستوى العمل الإداري ومن خلاله العمل التنموي لبلادنا.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

- ما هي المضامين التي تتضمنها مقتضيات هذا المرسوم التطبيقي؟
- وهل ستمكن مسطرة التعيين من اعتماد معايير صارمة وموضوعية تفتح المجالات أمام كل الكفاءات بقطع النظر عن موقعها السياسي أو الاجتماعي لتولي المسؤولية داخل الإدارات والوزارات والمؤسسات العمومية في إطار الحرص على تحقيق فعلي لقيم المساواة والإنصاف والاستحقاق التي نص عليها الدستور الجديد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤالين المتعلقين بمرسوم التعيين في المناصب العليا، في حدود 6 دقائق.

السيد عبد العظيم كروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود الشكر، السادة المستشارون المحترمون، اللي وضعوا السؤال، وجوابا أود في البداية أن أشير إلى أن هذا المرسوم تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 أكتوبر الفارط، وهذا المرسوم بطبيعة الحال جاء لتطبيق المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا التي هي من اختصاص مجلس الحكومة.

وهذا المرسوم فإن الحكومة قد استكملت المنظومة القانونية التي تؤطر التعيين في المناصب العليا، ويأتي هذا في سياق التنزيل السليم والديمقراطي للدستور، كما تعتبر هذه المنظومة القانونية التي تندرج ضمن الإجراءات التي التزمت بها الحكومة والتي سطرها الحكومة في برنامجها الذي يروم وضع لبنات الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام.

وقبل أن أستعرض مضامين المرسوم المذكور، أود التأكيد على ما يلي: أولا، الدلالة السياسية البالغة التي نكتسبها هذه المنظومة القانونية في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا، باعتبارها أول منظومة قانونية تؤطر التعيينات في المناصب العليا، إضافة إلى كونها نموذجا متقدما للحكامة الجيدة على الصعيد الدولي؛

ثانيا، أهمية هاذ المنظومة التي جاءت تفعيلا لمقتضيات الدستور الجديد كآلية من آليات تعزيز الحكامة الجيدة وأداة من أدوات تنظيم ممارستها من قبل مختلف الفاعلين؛

ثالثا، أهمية هذه المنظومة المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا بالنظر إلى كون هذه المناصب المدخل الرئيسي لتكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة والفعالية في التدبير العمومي القائم على النتائج. وقبل تقديم مضامين المرسوم المشار إليه، أود التأكيد على أن مجموع المناصب العليا التي هي كيمها هاذ المرسوم العدد دياها كيلغ 1181 منصب التي فيه مناصب الكتاب العامين، المديرين المركزيين، المفتشين العامين... إلخ.

فيما يخص أهداف هذا المرسوم، فإنها تتركز أساسا:

أولا، على تنزيل مبادئ ومعايير التعيين في المناصب العليا، خاصة مبادئ الاستحقاق والكفاءة وتكافؤ الفرص والشفافية والنزاهة والمساواة؛ ثانيا، تحديد مسطرة اقتراح المرشحين والمرشحات وكيفية تقديم ملفات ترشيحهم لشغل المناصب، ومنها على الخصوص الإعلان عن فتح باب

تنشكروك على التوضيحات ديالك في هاذ المرسوم. كذلك، السيد الوزير، اللي تبتناوه هو أن هاذ المرسوم يكون هو البنية الأولى في إعطاء دفعات قوية لمشروع النهوض بالإدارة العمومية وتطبيق أحكام الدستور الجديد.

كذلك، السيد الوزير، في شتى المجالات كما جاء في الجواب ديالكم هو إرساء مبدأ المناصفة والاستحقاق والكفاءة وتكافؤ الفرص والشفافية وعدم التمييز، وكذلك، السيد الوزير، تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة كما جاء في الجواب ديالكم، وجعل الإدارة فعالة وقائمة على النتائج في خدمة المواطنين بالدرجة الأولى.

السيد الوزير، كيف ما تيجي في علمكم بأن هذا المرسوم هذا غادي يحد من واحد العدد ديال الهجرة، من بينها هجرة الأدمغة، الشباب ديالنا اللي كنتخسر عليهم الدولة واحد العدد ديال الأموال واحنا مفتخرين بهم ملي كبتناهم في دول أخرى، لا في كندا ولا في أوروبا ولا في أمريكا، كبتناهم ولكن احنا كمواطنين مغاربة ما استفدناش منهم، السيد الوزير، رغم أن الدولة ديالنا والوالدين ديالهم تيتخسروا عليهم أموال طائلة.

ولهذا، السيد الوزير، نتطلبو منكم هو تطبيق هذا المرسوم على أرض الواقع ونشكركم على الجهود الجبارة اللي تقوموا بها داخل هذه الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، وفي الحقيقة نحن لا يمكن أن نحكم النوايا أو أن نحكم على هذه التجربة بالفشل، وسنتابع أطوار التعيينات من داخل البرلمان وسنتفض من داخل البرلمان إذا ما رأينا حاجة إلى ذلك، مسخرين كل أدوات المبادرة الرقابية التي حولها الدستور وأطرتها الأنظمة الداخلية.

قلت، السيد الوزير، التعثرات والاختلالات التي عرفتها المؤسسات والإدارات العمومية نتيجة ضعف الخبرة أو انعدامها في أغلب الأحيان دليل على سوء الاختيار وغياب الموضوعية في تدبير ملف التعيينات. السيد الوزير،

زمن المحاباة والنسب والمحسوبية والزبونية ولي وأدبر والكلمة الفصل هي اليوم للاستحقاق والكفاءة وتكريس قيم الإنصاف والتساوي أي تساوي جميع المغاربة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في أربع دقائق.

الترشيحات؛

ثانيا، تحديد كفاءات تكوين ومهام اللجان المكلفة بدراسة الترشيحات؛
ثالثا، اعتماد مساطر خاصة فيما يتعلق ببعض المناصب العليا التي تخضع لتشريعات خاصة كالمناصب العليا أو رؤساء الجامعات... إلخ.

فما هي الآليات التي اعتمدت لترجمة هذه المبادئ والمعايير؟

أولا، فيما يخص تكافؤ الفرص عبر الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل المناصب العليا وهي ترجمة حقيقية وأكيدة لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المغاربة المتوفرين على الشروط المطلوبة، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، داخل الوطن أو خارج الوطن، وذلك بدون أي تمييز بين المرشحات والمرشحين لأي سبب من الأسباب، سواء الانتماء السياسي أو النقابي أو اللغة أو الدين أو الإعاقة أو أي سبب يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان؛

ثانيا، الشفافية، فمن طبيعة الحال الشفافية عبر نشر قرار الإعلان اللي غادي يتنشر عبر بوابة التشغيل العمومي (www.emploi-public.ma) عبر بوابة رئاسة الحكومة وكذلك السلطة المعنية؛

ثالثا، فيما يخص تكريس مبدأ الاستحقاق ومعايير الكفاءة والنزاهة والتجربة المهنية والمؤهل العلمي من خلال توصيف المنصب المراد شغله.

رابعا، تبيان الشروط التي يجب توفرها في المرشحات والمرشحين على المستوى العلمي المطلوب والكفاءة والتجربة المهنية اللازمة؛

خامسا، تكوين لجنة من أطر سامية ذات كفاءة عالية بما يضمن قدرتها على اختيار أجود الكفاءات، وفي هذا من طبيعة الحال تطبيق فعلي وترسيخ لمبدأ الاستحقاق الذي يمكن من استقطاب الأطر الكفأة؛

وأخيرا، تكريس مبدأ الحكامة الجيدة لأن هذا النص لأول مرة جاء لتحديد مدة تحديد المناصب العليا في 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك انسجاما مع المعايير الدولية وكذلك مع الاتفاقية الدولية وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

فتبعنا لما سبق، فإن هاذ المنظومة القانونية تعد حجر الزاوية في مسلسل بناء أسس الحكامة الجيدة، هذا البناء الذي سيعزز بمباشرة إصلاحات هيكلية أخرى في المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيبات، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،
السادة المستشارين،

إن أكثر ما يثقل كاهل المواطنين أثناء لجوئهم للإدارة هو كثرة الوثائق وتعددتها بدون مبرر معقول، حيث لا زالت الإجراءات الإدارية معقدة وعسيرة بدل أن تكون سهلة ويسيرة تجعل من الإدارة ذات مردودية عالية وقريبة من المواطنين ورافعة للتنمية الاقتصادية أكثر مما هي عليه الآن.

ورغم وعود الحكومة في برنامجها الحكومي بإلغاء ورش تبسيط المساطر الإدارية أهمية بالغة، إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث، فلا زالت إدارتنا بعيدة عن مساهمة تطور التكنولوجيات الحديثة لضمان السرعة في الإنجاز والرقى بجودة الخدمة، وكذلك بعيدة عن تبسيط المساطر وتقليص أكثر ما يمكن من الوثائق الإدارية التي لها علاقة مباشرة مع المواطن.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم عن برنامج الوزارة في تبسيط المساطر الإدارية، وما هي خطة الوزارة للتقليص من كلفة تسيير المرافق الإدارية وتحسين مستوى أدائها، والاهتمام بتلبية الحاجيات اليومية المتزايدة للمواطنين؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا هناك مشاكل فيما يخص هاذ تعقيد المساطر التي كيوافقها المواطن والمقاولة، وتؤثر على سير المرافق العمومية وعلى جودة الخدمات. ولهذا، فوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وضعت خدمة المواطن في صلب الاهتمامات ديال سياسة تحديث الإدارة، والوزارة التي أشرف عليها وضعت إستراتيجية تحديث الإدارة التي كترتكز على ثلاث محاور التي هي مهمة:

أولا، محور إعادة هندسة المساطر داخل المرافق العمومية؛

ثانيا، تمكين الرأسمال البشري؛

ثالثا، إعادة التنظيمات الداخلية للإدارة، يعني تنظيمات ناجعة وإرساء

حكمة جيدة داخل الإدارة العمومية.

غادي نتكلم غير على المحور فيما يخص تبسيط المساطر مع الأسف لضيق الوقت، فتبسيط المساطر كمنظومة احنا واثقين بأنها هي التي غادي تعزز الثقة في العلاقة ما بين المواطن والإدارة، عبر:

أولا، تسهيل الولوج إلى الخدمات وتحسين جودة الخدمات؛

ثانيا، توفير بيئة ملائمة؛

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا بغيت نقول لكم بأن الآن المغرب يتوفر على أول منظومة قانونية كتخص التعيينات في المناصب العليا التي هي من اختصاصات مجلس الحكومة، وهاذي أول منظومة منذ الاستقلال.

ثانيا الدستور في الفصل 92 تكلم على عدد من المبادئ، منها الاستحقاق الشفافية، تكافؤ الفرص، الكفاءة، القانون التنظيمي التي صادقتو عليه هو وضع هاذ المبادئ والمعايير وزاد طبيعة الحال أعطى لها واحد المستوى أكثر، ولكن المرسوم التي جات به الحكومة والتي تنشر في الأسبوع الماضي فهو منشور التي كترجم هاذ المبادئ والمعايير ترجمة حقيقية وأكيدة.

فالآن كيف ما كتعرفوا وكما هو في المرسوم فكل المغاربة سواء داخل الوطن أو خارج الوطن من القطاع العام أو القطاع الخاص إلى شافوا إلى عندهم المواصفات وإلى كيتستوفيو الشروط، فطبيعي جدا أنهم يترشحوا لأي منصب في الإدارة العمومية وماشي غير في الإدارة العمومية حتى المناصب ديال المديرين على المؤسسات العمومية.

فهذا يعني أحسن تنزيل سليم للدستور الجديد، وهذا من طبيعة الحال خصنا نكونو فخورين به في المغرب لأنه نموذج على الصعيد الجهوي وعلى الصعيد الدولي كذلك، لأن هاذ المنظومة هي المنظومة التي درست مقارنة مع كل النماذج التي هي كايينة على الصعيد الدولي.

فالآن التي ابغيت ألح عليه وهو أن في هاذ المرحلة التاريخية التي كتعيشها بلادنا هي مرحلة التي كتحتاج لكفاءة وكحتاج لأطر كفاءة، فمن طبيعة الحال الحكومة هي كتمشي في هاذ الاتجاه نتاع استقطاب الكفاءات وإعطاء الفرصة لكل المغاربة باش يساهموا في السياسات العمومية، في خدمة المواطنين وفي خدمة المقاولة وفي التنمية ديال الاقتصاد.

التي ابغيت نقول وهو أن الحكومة تجدد التأكيد وحرصها على ضمان احترام مبادئ ومعايير الشفافية وتكافؤ الفرص والاستحقاق والنزاهة وذلك من خلال العمل على التطبيق السليم والملائم لمسطرة التعيين في المناصب العليا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث الموجه إلى السيد الوزير موضوعه برنامج تبسيط المساطر الإدارية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

بجاول.. هو خصو ينهم ويورهم حقهم.

احنا عندنا الموظفين ديال الإدارة والإدارة كتحط عليك غير في الواجبات، كتبتي مقابلاك غير في الواجبات ديالك، أما الحقوق ديالك كتحاول تدرفهم عليك وكتحاول يمكن تبغ وتشري معك فيهم. ولهذا، أنا كنعن، السيد الوزير، بأن الإصلاح اللي خصو يكون هو في العنصر البشري وفي الموارد البشرية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

أنا متفق مع السيد المستشار ولكن ماشي في كل مضمون الجواب ديالو، لأن في الإدارة العمومية كين فعلا الإيجابيات وكين السلبيات، كين الموظفين اللي ماشي كيخدموا، كيناضلوا، وكين اللي فعلا ما كيكونوش في المستوى، فما خصناش نعممو.

ثانيا، التقييم ديال هاذ المساطر والتقييم نتاع أداء الإدارة العمومية هو اللي جعلنا الآن نعطيو الانطلاقة لواحد العدد ديال البرامج، فمن طبيعة الحال فهاذ الإستراتيجية ديال تحديث الإدارة فيها ثلاث عناصر، إذا ابغينا نوصلو لواحد النتيجة:

العنصر الأول، كيخص المساطر، فيه تبسيط المساطر، الإدارة الإلكترونية، مراكز الاتصال.

العنصر الثاني في تميم الموارد البشرية، تميم الموارد البشرية هذا كنتكلمو على إعادة النظر وإصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية باش يكون هناك واحد التدبير قائم على النتائج، وهذا هو العنصر البشري اللي تكلمتو عليه السيد المستشار.

والعنصر الثالث اللي هو مهم جدا، وهم الهياكل. راه إذا ابغينا نعيدو النظر ونوصلو لواحد النتيجة خصنا نمشيو بنفس الوتيرة عبر هاذ الثلاث محاور اللي هم أساسيين لتدبير التغيير في الإدارة العمومية. وهاذ الشئ راه ما غاديش نوصلو له في ثلاث أشهر أو ستة أشهر، هاذي منظومة إستراتيجية مهمة اللي خصها تحط وغادي تعطي النتائج على المدى القريب، المتوسط والبعيد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، والسؤال الأول حول توفير شروط انطلاق موسم فلاحي ناجح. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

ثالثا، دعم الشفافية ومحاربة الرشوة.

فوزارة الوظيفة العمومية في هذا الباب فيما يخص تبسيط المساطر، أعدت إستراتيجية جديدة اللي كتقوم على:

أولا، اعتماد برنامج وطني وفق رؤية محددة متعددة السنوات لتبسيط المساطر اللي كتنخرط فيها جميع القطاعات الحكومية؛

ثانيا، تدوين وتبسيط وتوحيد المساطر من خلال اعتماد نموذج موحد على الصعيد الوطني والمصادقة عليه (La certification)؛

ثالثا، التعريف بالمساطر وإشهارها عبر مختلف الوسائل المتاحة؛

رابعا، تكوين الموارد البشرية لدعم الكفاءات اللازمة لقيادة أوراش التبسيط داخل كل قطاع؛

خامسا، وضع آليات لتقييم برامج التبسيط عبر عمليات الافتتاح والتدقيق (L'audit).

ولمأسسة حكامه التبسيط على المدى الطويل بالإدارة المغربية، نحن في طور إعداد مرسوم يحدد بموجبه لجنة مركزية سيعهد لها بالإشراف على البرنامج الوطني لتبسيط وتحديد الأولويات، إضافة إلى المصادقة على المساطر ولجان قطاعية للإشراف على قيادة الأوراش القطاعية.

من الناحية العملية، في هذا الإطار أعطينا الانطلاقة لتبسيط 100 مسطرة أكثر تداولاً، 70 للمواطن و30 بالنسبة للمقاولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن ألكيم:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة بعد الاستماع لجواب السيد الوزير أظن أن التعقيب في جوابه، هو اعترف بأن فعلا كين مساطر معقدة في المغرب وبأن المقولة تنعب في قضاء أغراضها عند الإدارات.

غير لإعطاء بعض الأرقام وباش يعرفها، السيد الوزير، بأن في الوكالات الحضرية ديال المغرب باش تاخذ رخصة البناء كين بعض المرات الوقت اللي كنتستغرق عام ونصف وعامين باش ياخذ مقال ياخذ رخصة بناء ديالو وباش يدير مشروع ديالو.

واللي ما تطرقش ليه، السيد الوزير، هو العنصر البشري، كيفاش غادي نعلمو هاذ العنصر البشري اللي هو قدامي في الإدارة، عندما ألقا إلى الإدارة أجد شخص قدامي مغربي بجالي بجالو، وحتى هو ملي كيمشي لإدارة أخرى يعاني الأمرين، ورغم ذلك كنتلقاه يتصرف معك تصرفا كتحمس بأنه راه تدير لك العصا في الروبوضة كيف ما كنتقولو.

هاذ العنصر البشري هو اللي خص الحكومة أو الإدارة تشتغل أنه تبين له الطريقة باش ييتي يعطي للناس حقهم، هو يبين للناس حقهم، ماشي يبدأ يلعب "Cache-cache" مع الناس اللي لجؤوا للإدارة ديالو أو

مقارنة مع المواسم الثلاثة السابقة، والدولة غادي تعمل 250 مليون ديال درهم باش تدعم بأسعار معقولة البذور ديال القمح الطري، حيث غادي تدعمها بـ 170 درهم للقطار، 50% من الثمن، 180 درهم لبذور القمح الصلب، 160 درهم بالنسبة لبذور الشعير.

كما أنه عملنا واحد البرنامج باش نزيدو في هاذ الإكتار ديال البذور السنة المقبلة لأنه نريد إن شاء الله إلى ابقات الظروف الحالية اللي هي يعني في صالح الفلاحة باش نوصلو لـ 2 مليون قنطار من البذور المختارة السنة المقبلة، ولهذا خصصنا واحد 70 ألف هكتار، النصف ديالها كين في الأراضي المسقية لضمان الجودة إن شاء الله في السنة المقبلة كذلك.

أما الأسمدة اللي جات كذلك في السؤال ديالكم، فاحنا تنسقوا مع المجمع الشريف للفوسفات من أجل تزويد مبكر للسوق بمليون طن اللي كيكون في السنة، منها 480 ألف طن من أسمدة العمق، واتفقنا وتعاود نقولها اتفقنا مع المكتب الشريف للفوسفات أنه الأثمان بقت مستقرة، إذا هناك تلاعبات في الأثمان، فهذا شيء غير معقول لأن الأثمان خصها تبقى في المستوى ديال الأثمان.

وكاين التدخل ديال "صوناكوص"، وكاين التدخل ديال واحد العدد ديال الفاعلين اللي هما في القطاع الخاص اللي خص هاد الشيء شوية ديال المراقبة لتبقى الأثمان في متناول الفلاح.

وكذلك مع القرض الفلاحي كاين واحد البرنامج باش يولجوا الفلاحة الصغار للقرض وتعطاتهم واحد إطلاق منتجات جديدة اللي هي كاين منتج ديال "الزريعة" خاص ديال تمويل الحبوب، وكاين المنتج ديال "إكتار" اللي هو إنتاج البذور المختارة، كاين ديال الكسبية لتمويل تربية المواشي وتغطية تكاليف العلف والرعاية البيطرية، وكاين المنتج ديال النخيل اللي خاص بالنخيل وبـ (la valorisation) تثمين النخيل.

إذن كل منتج وإلا اعطاتو واحد المنتج اللي هو ديال التمويل وهاد الشيء كله في أفق ما كيمشيش أكثر من 5% فائدة الأسعار، فالتأمين الفلاحي كينتمنى أنه نوصلو لـ 500 ألف هاذ السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسان الغزوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم ونحن لا ننكر ما تقومون به لدعم الفلاحة والفلاحين وتوفير الشروط المناسبة لانطلاق موسم فلاح، نريد فقط أن نؤكد لكم، السيد الوزير، أن الاحتكار والمضاربة قائمان على الأقل في جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، التي أنتمى إليها ونؤكد عليكم مرة أخرى على ضرورة التدخل العاجل للمصالح المعنية لوضع حد لهذه الظاهرة التي تشوش على عملكم ومجهودكم.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

ككل سنة نتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، بهذا السؤال المتعلق بالاستعداد للموسم الفلاحي الجديد، وذلك للتعرف على ما وفرته وزارة الفلاحة من شروط وظروف انطلاق موسم فلاح ناجح، وهذه السنة والحمد لله الظروف المناخية تبشر بالخير مع الأمطار التي تساقطت في المدة الأخيرة ومازالت تتساقط، وكل سنة تترافق موسم الحرث مجموعة من المشاكل، خاصة ما يتعلق بالتمويل وتوفير البذور والأسمدة بأثمان مناسبة للفلاح.

وإذا كانت البذور هذه السنة متوفرة لحد الآن، سنسجل الدعم الذي تقدمه الدولة في هذا المجال، فإن الأسمدة تعرف ارتفاعا في الأثمان بسبب تدخل المضاربين، حيث أن الثمن المحدد رسميا هو 277,50 درهم عند شركة "صوناكوص" غير أن الشركات الأخرى تسوق الأسمدة بثمن يصل إلى 310 درهم للقطار، وذلك لكون "صوناكوص" لا تقدم للفلاح سوى قسطا ضئيلا من حاجياته، لا يتجاوز الربع، ويضطر إلى اللجوء إلى شركات أخرى وإلى المضاربين لتلبية حاجياته، مما يفرض تدخلا من طرف الوزارة لاحترام الثمن الرسمي المحدد.

ونؤكد مرة أخرى على ضرورة توفير البذور المعالجة بشكل جيد حتى لا يتكرر ما عرفه الموسم ما قبل الماضي من أمراض نتيجة عن ضعف معالجة البذور.

نسألكم، السيد الوزير، عن الشروط التي وفرتموها لانطلاق موسم فلاح ناجح، والتدابير التي اتخذتموها لحد من تدخل المضاربين وأيضا لتوفير بذور معالجة جيدة وكافية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود التذكير بالإشراف السامي لصاحب الجلالة نصره الله، بتاريخ 8 أكتوبر 2012 بمكناس على بداية الموسم الفلاحي الحالي، اتخذت الحكومة واحد العدة ديال الإجراءات والتدابير لخلق الظروف الملائمة لانطلاق هذا الموسم، فبالنسبة لسلاسل الإنتاج النباقي غادي نوفر إن شاء الله البذور الكافية، بحيث كاينة واحد التعبئة ديال مليون و500 قنطار، زائد 18%

السيد الوزير، نحمد الله على أمطار الخير التي أنعمها الله على هذا البلد الأمين، والله يعطيها على قد النفع.
السيد الوزير،

استبشر المغاربة خيرا بانطلاق هذا المشروع الهام والمعروف بمخطط المغرب الأخضر، وقد قطعت التجربة أشواطاً مهمة في تنفيذ هذا البرنامج، الشيء الذي أصبح يفرض على الوزارة الوصية تقييم نتيجة الشطر الأول والشطر الثاني لمعرفة النتائج الهامة والتي تم تحقيقها في هذه المرحلة، مع تدارك الخصاص والأخطاء للاستفادة من هذه التجربة، وتطوير الأداء.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير:

ما هي إيجابيات هذا المشروع من خلال تقييمكم للشطرين الأول والثاني؟ ما هي الإستراتيجية المستقبلية التي تنوي الحكومة تطبيقها من أجل تطبيقها على الشطر الثالث وفي المستقبل الشطر الرابع إن شاء الله؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

السؤال كما هو مطروح كيحيل بلا شك على العملية ديال الشراكة يعني بين الدولة والقطاع الخاص، همت هاذ العملية تقريبا 100 ألف هكتار من الملك الخاص للدولة على ثلاثة ديال الأشطر، الشطر الأول فيه 41 ألف، الشطر الثاني 37 ألف، والشطر الثالث 19 ألف، فكانت هاذ العملية يعني نتائج جد إيجابية.

أولا كايئة التسوية ديال الوضعية ديال شركتي "SODEA" و"SOGETA"، قبل كان الدولة كنتكف عليها 300 مليون ديال الدرهم ديال الخسارة سنويا، والحمد لله أصبحت الآن بفضل هاذ العملية كتمكن الدولة من مدخول قدره 160 مليون ديال الدرهم.

كاي كذلك جلب استثمارات جديدة لفائدة القطاع الفلاحي، حيث تم تسجيل اهتمام متزايد من طرف مستثمرين مغاربة وأجانب، تقريبا دزنا من 2 مشارك في الشطر الأول لكل مشروع إلى 6,6 ديال المشاركين في الشطر الثاني.

كاي استثمارات كبيرة قدرها 22 مليار ديال الدرهم، منها 13 مليار ديال الدرهم على مستوى الإنتاج الفلاحي و9 ديال المليار ديال الدرهم على مستوى الصناعات الغذائية. وكذلك تنمية سلاسل الإنتاج حيث من المرتقب على وجه الخصوص غرس 21 ألف هكتار من الحوامض، و21.500 هكتار من الزيتون وإحداث 500 وحدة صناعية كتعلق بالتبريد

كما أذكر، السيد الوزير، أن تنورنا على إشكالية الجراد وما تتداوله وسائل الإعلام، لاسيما ونحن مقبلون على موسم فلاحي جديد.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

كما جاء في سؤالكم إشكالية تهديد الجراد الصحراوي اللي تقدرو تقولو هناك تسجيل للجراد بكل من التشاد ومالي والنيجر نظرا للظروف المناخية الملائمة، الجراد حتى هو كيبغي الشتاء وكيبغي الربيع، فكيف يظهر لي بأنه في هذه المناطق طاحت الشتا وكين الربيع، مع الأسف أنه عدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق خلى أن يمكن (les traitements) ما يكونوش في بعض المناطق، فاللي يمكن لنا تقولو بأنه هناك ارتفاع كبير في الأعداد المسجلة التي تضاعفت 250 مرة، وإذا كانت هبوب ديال الرياح راه هاد الشيء كيشي بواحد الحركة ديال الجراد يستطيع باش يقطع 150 كلم في اليوم.

بالنسبة للمغرب الآن الحمد لله ما كاي جراد ولكن في الأفق الخطر كيبان ولكن الحمد لله أنه كاي القيادة اللي فيها المصالح الخارجية ديال واحد العدد ديال الوزارات وفيها الدرك الملكي اللي الآن زعما راهها عاملـة (les pesticides) ديالها كلهم في المناطق الجنوبية و(Frontalières) وبأنه يمكن لي أطمئن بأنه جميع الإمكانيات معمولة إن شاء الله باش نتأهبو لهاذ الخطر إلى هو جاء في المستقبل بحيث أنه لنا من الإمكانيات باش نديرو 4 مليون ديال الهكتار ديال (traitements)، عاملين الدولة والدرك والجيش واحد الإمكانيات اللي هي كبيرة، هي ثقيلة وخفيفة، كاي الطائرات وكاي (les hélicoptères) وكاي 8 آلاف ديال الناس اللي هما عندهم البورطابل اللي كيشغلوا في هاذ الشيء باش إذا شافوا شي جراد ولا شي بلاصة كيلعموا به باش يمكن يكون واحد (l'intervention rapide)، إذن كاي تآهب وكاي الناس كتلاحظ، وتمناو على الله الخير إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مخطط المغرب الأخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدة والسادة المستشارين،

والتحويل.
إذن كايين يعني الفلاحة والزراعة وكايين كذلك الثمين بالصناعة، وهاذ الشي كله فعلا ساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر، أما التشغيل فعرف إنعاش، حيث غادي تم على المدى البعيد تقريبا خلق 60 ألف فرصة فرصة عمل، وهو ما يفوق العدد التي كانت تشغله شركة SOGETA-SODEA، والحمد لله أنه بان التقييم ديال الشطر الأول أن هاذ العملية مكنت من مضاعفة -هذا غير الشطر الأول- فرص الشغل بنسبة 2,3 يعني ذاك الشي اللي كان كيخدم في SODEA و SOGETA قبل اليوم ملي داز للقطاع الخاص مضاعف 2,3، حيث انتقل من 5000 إلى 11 ألف سنة 2011.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

نزيد في الكلام ديالي اللي قلت من قبل بأنه مثلا من المسائل ديال التقييم اللي درننا في الشطر الأول اللي أعطت نتائج إيجابية، أنه جهزنا في هذاك الشطر الأول، جهزوا القطاع الخاص 21 ألف هكتار بنظام الري الموضعي أي 50% من المساحة المكتترة، جهزوا هاذ الناس الضيعات ديالهم بـ 670 من الجرارات وآلات الحصاد، يعني تقريبا 2 وحدة لكل 100 هكتار، هاذي 3 أضعاف ديال المعدل الوطني، وهذا إلى كيبين شي حاجة كيبين العمل الجاد والاستثمار المهم اللي جاو به القطاع الخاص لأنه على أي لا يمكن أن تقارن قطاع خاص في الميدان ديال الفلاحة والدولة اللي كانت كنسير الأراضي الفلاحية.

الآن فعلا أنه في كل مرحلة كايين واحد التجارب اللي كتكون ناجحة والي هي الحمد لله كثيرة وكايين بعض التجارب اللي كتعرف عرقلة، كايين العراقي اللي هما من أسباب الدولة، كايين عراقي اللي هما من أسباب العلاقة بين العمال وبين أرباب.. وكايين مشاكل لأنه كايين واحد العدد ديال الناس كذلك اللي ما احتراموش الدفاتر ديال التحملات والي ما كانوا في المستوى ديال التسيير وما كانوا في المستوى ديال الاستثمار، هاذوك الناس راه عملنا معهم دابا درنا التقييم ديال الشطر الأول، عملنا البرنامج ديالنا باش نجابو هاذ الناس لأن خصهم اللي ما غيستمشرش خصو يجيد من الطريق باش يجيبو الناس اللي غادي يستمروا.

وكذلك احنا كنعلمو الآن التقييم ديال الشطر الثاني وغادي يجي الشطر الثالث، لأنه كل مرحلة والا خصها تتبع ديالها والتقييم ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه استغلال الضيعات الفلاحية للدولة من طرف الخواص، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوة،

إذن كايين يعني الفلاحة والزراعة وكايين كذلك الثمين بالصناعة، وهاذ الشي كله فعلا ساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر، أما التشغيل فعرف إنعاش، حيث غادي تم على المدى البعيد تقريبا خلق 60 ألف فرصة فرصة عمل، وهو ما يفوق العدد التي كانت تشغله شركة SOGETA-SODEA، والحمد لله أنه بان التقييم ديال الشطر الأول أن هاذ العملية مكنت من مضاعفة -هذا غير الشطر الأول- فرص الشغل بنسبة 2,3 يعني ذاك الشي اللي كان كيخدم في SODEA و SOGETA قبل اليوم ملي داز للقطاع الخاص مضاعف 2,3، حيث انتقل من 5000 إلى 11 ألف سنة 2011.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، فعلا لا من الناحية الأرقام ولا من ناحية المشروع، ولكن لا بد نزيد بعض التوضيحات، أولا بعدا كنتي لهاذ المشروع النجاح الكامل، ثانيا هناك مستثمرين فعلا مغاربة وخصوصا المغاربة الغيورين على هاذ الوطن اللي فعلا قاموا بمشروعهم وأنجزوه على أحسن ما يرام.

لكن هناك بعض الملاحظات، لا على مستوى الحكومة ولا على مستوى الشرك، اللي ما تطرقتيش لهم، السيد الوزير، ولا بد أن نتطرق لها بعجالة في بعض الأمور. اتما قلتو فعلا الدولة تعفت من واحد التكاليف مهمة جدا، خصوصا المصاريف ديال أراضي الدولة، لكن كايين أشياء اللي خصها تقوم بها فعلا اللي كما قلت في إطار الاستثمار وفي إطار توفير الشغل وفي إطار تنمية اقتصاد البلاد، مثلا كتنمناو من الحكومة على تتبع جميع الشراكات اللي تمت مع الخواص بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص.

كذلك نتنى كذلك تعامل الحكومة بصرامة مع كل الشركات اللي فعلا تعاملت معها الدولة في إطار يعني العرض ولكن لم تنجز المشروع، إذن هاذ المشروع هذا أو لم تنجزه بالشكل اللي خصو يكون، على الأقل خصو يكون بالنسبة للجانب المالي يكون هو نفسه، يمكن يتغير النوعية ديال المشروع حسب الظروف ديال التربة أو المناخ ولكن الغلاف المالي ما يتغيرش.

كذلك بالنسبة لنقطة أخرى يجب كذلك أن تتعامل الحكومة مع كل الشركات اللي تمت والي ما تنفذتش، خص تاخذ فيها الصرامة ولو تدخل القضاء والعدل، خصوصا دفتر الشروط والتحملات..

كذلك نتنى من الحكومة تسوية جميع النزاعات الخاصة بالأراضي

أولا أود التأكيد أن الأمر يتعلق بعملية شراكة، هي كراء، ما كابينش تفويت، وهذا كيعطينا ذاك حق الرجعة للناس اللي ما كيعملوش الاستثمار في المستقبل، إذن احنا ماشي كنعطيو للناس الأراضي، كنعكروهم لهم وكنتولو لهم استثمروا وديروا الاستثمار، وعندكم واحد دفتر التحملات وخصكم تخدموا العدد ديال الناس اللي تعهدتم عليهم وتعملوا الاستثمار ديالكم، وإلى ما كنتوش في الموعد حتى احنا غادي تلقاونا النهار ديال التقييم غادي نجلسو معكم لأنه وهاذ الشي كطلبو عليه (des garanties)، الضمانات، كين 5% ديال معدل الاستثمار اللي كنعطى كواحد (la caution)، وكين كذلك عام ديال السومة ديال الكراء اللي كنعطى في التسبيق، إلى كان أي إشكال هاذ الشي كله كيمكن يتصرف ويتخذ.

واحنا في هاذ الشي اللي قلت راه عندنا 12 مشروع بحال هكذا اللي عندنا فيهم إشكالية مع المستثمرين، في 160 مشروع أو 180 مشروع إلى طلعت 12 مشروع، كين اللي يمكن لنا نلوموه لأنه ماشي في المستوى وماشي في المستوى ديال الثقة اللي اعطاتو الدولة، وكين اللي الله غالب وقعوا ليه مشاكل ولا ظروف تبدلت، على أي أخذ واحد الوعد خصو يمشي بهذا الوعد إلى آخر لحظة، لأنه ابغينا القيمة المضافة، ابغينا تشغيل العمال، ابغينا يحافظ على هادوك العمال ويزيد فيهم، وهاذ الشي إلى ما تعملش راه عندنا 12 واحد كتبنا لهم، ما كابينش الجديد، اعطيناهم للمحاكم وها هم قدام المحاكم باش يتحيدوا لهم هاذ الأراضي ويتعطوا لناس آخرين اللي غادي يستثمروا في المستقبل.

والآن كين التقييم ديال الشطر الثاني وملي نكملو الشطر الثالث ويتعطى كذلك غادي نرجعو حتى هما باش نديرو لهم التقييم، خص كل واحد غادي يدخل معنا في العملية ديال الشراكة ديال هاذ مخطط المغرب الأخضر اللي هو فيه نكروبو الأراضي للناس باش يستثمروا خصو يعرف بأنه إلى ما كانش في الميعاد راه المسؤولية ديالو وبأنه راه ما يمكنش يبقى في هاذيك الأرض، إذن ما كين لاش ياخذ شي أرض ويبدا يخلص عليها الكراء وما يعملش شي حاجة راه الدولة غادي تعاود تاخذ ديالها.

ولكن الناس اللي باغيين، وهم الحمد لله اللي أكثر وهما اللي معقولين، احنا معهم واحنا معهم ندعموهم في الاستثمار، ندعموهم في (les investissements) ديالهم، واحنا غممشيو معهم في الطريق اللي غادي يممشيو لأنه كنعتهروهم دعامة ديال مخطط المغرب الأخضر ودعامة ديال الاستثمار في الميدان الفلاحي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، الأخت المستشارة،

السيد الوزير المحترم، سؤالي كنعظن سؤال الفريق الاستقلالي كان واضحا وهو يتعلق بتفويت الضيعات الفلاحية للدولة من الدولة إلى الخواص، هذا مشروع جيد صفق له الجميع، خصوصا وأن الدولة كيف كيقولوا بالدارجة جمعت راسها واحضات فلوسها لأن كانت واحد السببية في استغلال الأراضي ديال SOGETA و SODEA، والدولة دائما كانت خاسرة، أكثر من هذا كان واحد الزيف قاتل وإهدار المال العام، فجات الدولة الآن وفوتت هاذ الضيعات للخواص ولكن الطامة الكبرى وهو أن المتأثر الكبير هو العنصر البشري، بحيث فيما مضى كان سوء التدبير وسوء التسيير ولكن كانوا الأجراء والعمال الفلاحيين كيلقاو ما ياكلوا، اليوم جاء القطاع الخاص وجاوا ناس مستثمرين، منهم من أبانوا عن جدارتهم في الحرث وفي استغلال الأرض بالطريقة المعهودة ومنهم الكثير من أغفل وضرب عرض الحائط دفتر التحملات، حيث ما هو التزم بما هو معمول به في دفتر التحملات من واجبه، لا من الفلوس اللي خصو يحط، لا من تشغيل اليد العاملة، والضائع والخاسر الأكبر هو العنصر البشري.

الآن في عدة مناطق، أقول في الحاجب مثلا اللي قريبة مني وكنتني لها، آيت يعزم، في تاوجطات، في الغرب، أن كلشي العمال واققين، لأن المستثمر اللي جا ما جايش بنية أنه يخدم الأرض ويخدم الخدمة، وهذا هو المعمول به، فجاء بنية الريح والريح الكبير جدا على حساب وعلى رقاب الضعفاء.

السيد الوزير المحترم،

أنا كنعظن نظرا لما هو معهود فيكم من جدية ومن غيرة وطنية سوف لن تقبلوا أصلا التلاعب في مثل هذه الصفقات، فدفتر التحملات لا يحترم والدولة كأنها نائمة وغائبة نهائيا، أي الحكومة غائبة، لا تتبع، لا متابعة، هاذ الخدمة أو هاذ العمال الفلاحيين فين غادي يممشيو؟ هناك أوقات عمل محدودة والآن الموسم الفلاحي الحمد لله بشار الخير، أتمنى أن الله سبحانه وتعالى يسخر ولكن ما ذنب البسطاء من العمال الفلاحيين إذا كان المستثمر لم يلتزم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على سؤالكم.

العمل والنقابات اللي كيدافعوا وغادي تكون وسط منهم الحكومة باش تحاول تيسر الأمور.

تمناو على الله أنه يعني هاذ السنة دبال الخير وسنة الأمطار والسنة اللي أعطى فيها صاحب الجلالة الانطلاقة، لأنها إشارة قوية للفلاحة وإشارة قوية للفلاحين، غادي تكون إن شاء الله سنة الخير والبواذر اللي كايبة الآن هي سنة الخير، ومادام تكلمتي على المعارض لابد ما نتكلمو، واحد العدد دبال الإخوان من الراشيدية ومن أرفود، على معرض التمور اللي غادي يفتتح إن شاء الله نهار الخميس الأبواب ديلو، نهار الخميس 8 نوفمبر وغادي يسالي نهار الأحد إن شاء الله 11 نوفمبر، واللي غادي يجيب واحد العدد دبال إن شاء الله الجديد في الميدان دبال التمور خاصة أنه الإنتاج الوطني هاذ السنة وصل لـ 112 ألف طن هو بعدد كبير أكبر من 5 سنوات اللي فات، وهاد الشي كيبين بأنه الحمد لله هاديك السلسلة دبال النخيل اللي هي مندمجة داخل الواحات غادي تعطينا نتائج هائلة في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن السؤال الرابع موضوعه مستقبل النباتات السكرية بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعد الزراعة السكرية رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحركا رئيسيا لعدد من الصناعات الغذائية بالمغرب ومصدرا للطاقة الحيوية والأمن الغذائي، وحاجياتنا من السكر في تزايد مستمر في الوقت الذي لا يتعدى الإنتاج المحلي 45% من الاستهلاك الداخلي، بينما تلجأ الدولة إلى استيراد مادة السكر لتغطية الطلب الداخلي، مما يكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير، إذ بلغ غلاف المقاصة المرتبط بحجم استيراد السكر من الخارج 5,5 مليار درهم سنة 2011، وهو الأمر الذي دفع الحكومة بالتفكير بدعم الإنتاج المحلي لتغطية حوالي 70% من الاستهلاك الداخلي.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة السابقة بتوقيع اتفاقية مع الفيدرالية البهيمية للسكر بحضور كل من السيد وزير المالية ووزير الفلاحة ووزير الشؤون الاقتصادية والعمامة، والتي تنص على زيادة 80 درهم في الطن من الشمندر السكري مقسمة على سنتين، وتكون على الشكل التالي: 45 درهم خلال السنة الماضية 2011-2012، في حين تدخل الزيادة المتبقية والمقدرة في 35 درهم خلال هذه السنة 2012-2013، وإلى حدود الآن

السيد الوزير، بدون أن أطيل عليكم وأعتقد أن الاستماع إليكم من خلال ثلاث أجوبة في خصوص قطاعكم يبين أن الحكومة لها إرادة قوية وعزيمة كبيرة على تطوير هذا القطاع.

ونحن كبرلمانيين نتبعنا عملكم كوزير في الحكومة السابقة أو في الحكومة الحالية، ونعرف كيف كان حالنا وكيف أصبح حالنا اليوم، ولا يمكن أن ينكره إلا جاحد.

هناك تطور كبير، هناك مجهودات جبارة، هناك ابتكارات كالابتكار دبال الشراكة ما بين القطاع الخاص والعام في إطار المغرب الأخضر، في إطار السياسة العمومية الخاصة بالفلاحة في إطار برنامج حكومي واعد، وأعتقد أن بعض الإشكاليات، لا إصلاح لا يمس بمصالح، وكل ما كان هناك إصلاح جريء وكبير لابد أن تكون هناك بعض العراقيل وبعض الإشكاليات البسيطة، التي عن طريق الحوار والشراكة والاضبط مع القوانين المعمول بها في بلدنا ودفاتر التحملات أن يوجد لها حلول لتدعيم تلك المبادرات وتلك الإجراءات، وكذلك الأرقام التي أعطيت للرأي العام من خلال هذه القبة يبين مدى تطور هذا القطاع، وجمالة الملك أعطى الانطلاقة كذلك للموسم الفلاحي بمدينة مكناس.

وكذلك هناك عدة ابتكارات كالوكالة الخاصة بالواحات وأركان، هناك المعارض التي أصبح لها إشعاع دولي وافتتاح فلاحتنا على الخارج وعلى المستثمرين الخواص الذين أصبحوا يقبلون بكثافة، وتتمنى أن تكون لنا الفرصة إن شاء الله في اللجنة لنتشع بعدد كبير من الأرقام وبعدد كبير من الإنجازات في هذا القطاع، وتسويقه إلى الرأي العام ليعرف مدى المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة وتقوم بها وزارة الفلاحة تحديدا وليس مجاملة لشخص السيد وزير الفلاحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار المحترم،

ابغيت غير نذكر بأنه في المشكل دبال الشق الاجتماعي، أنا وقعت يوم 29 يونيو 2009 مع النقابات واحد الاتفاق على المخططات الاجتماعية اللي هو كبير اللي هم أكثر من 10 آلاف مستخدم، اتفقنا، واتفقنا بأنه في هذا الاتفاق بأن غادي يكون واحد اللجنة دبال التتبع، هاديك اللجنة دبال التتبع بدأت العمل دبالها ولكن كانت عندنا إشكالية، يعني خص هاذوك الناس، أرباب الاستغلاليات اللي اخذوا المشاريع خصهم حتى هما يجيو يدافعوا على راسهم باش يتكلموا مع النقابات، والحمد لله أنه هاذ الناس تنظموا في واحد الإطار، ولات عندهم واحد (l'association) دبالهم، ودابا تعمل الاجتماع الأول وتلاقوا وغادي نبقاو نتبعوا معهم، يعني أرباب

(stabilisé)، دكالة كذلك أخذت الطريق ديالها، غادي نصلو على الأقل ل 90 / 95 % يعني من هذاك الهدف اللي اتفقنا عليه هذه السنة، المناطق كذلك ديال الشرق نتمنى أنه حتى هي تكون في المستوى، ولكن قبل ما نزيدو لمرحلة أخرى خصنا نعرفو مدى الاهتمام و(L'engagement) ديال هاد الفلاحة بالنسبة لهاد المادة ديال الشمندر، لأن باش ما نكبوش الماء في الرملة، خصنا نعرفو بأنه كاين واحد التشارك اللي هو مبني على المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، احنا نشكرك على المجهود اللي تدار السنة الماضية باش جينا 80 درهم، واحنا ملي جينا، أنا كنعرف بعدا واحد المسألة، كنعرف الاتفاقية ملي توقع الطابع ديالها هو الاستمرارية، أنا ما كنفهمش توقعت 80 درهم على أساس 45 و35 هاذ السنة ودابا نجيو نتراجعو عليها، هاذي أولا.

ثانيا، هاد الناس إذا ما داروش الشمندر، السيد الوزير، أنا غادي نقول لك من هنا راه ما راجينش، ما راجينش، راه لو كان كان راجين والله واحد ما يسمح في هاد الشمندر، لأنه اعلاش؟ عندو الحسنات ديالو، عندو الحسنات ديالو كثيرة ولكن اللي ما تيرجش راه ما يقدرش يستمر. ولذا احنا السنة الماضية ملي اتفقنا على 80 درهم واتما مشكورين على المجهود اللي درتوه على هاذ 80 درهم، على أساس أنه جاء متأخر السنة الماضية واليوم ترفعت اشوية المساحة.

احنا كان الآن حاليا احنا غادين 4 آلاف هكتار في المنطقة ديال ملوية، بينا المناطق الأخرى ربما لكن إذا لاحظتو راه كلشي اللي كينتقل وهو الرج اللي ما كاينش، راه ما كاين كيف تيقول واحد المثل ما كاين حتى مش كيرب من دار العرس، واش كاين شي حد يكون كيرج ويسمح في هاد الزراعة، راه ما يمكنش، السيد الوزير.

الآن الناس هربت، اعلاش هربت للحبوب؟ لأنه أصبح اشوية مرخ أكثر من الشمندر، وهاذي مسألة زعما تيرجش ننتبهو لها، لأنه ملي كنعقول هاذ الموضوع، احنا كنا كنعظرو من الحكومة الجديدة باش تزيد اشوية على ذاك 35 درهم اللي كنتو بالفضل ديال الحكومة السابقة اللي قررتها.

ولكن للأسف أنا مكنتماش باش تتراجع الاتفاقيات التي توقع، الوزراء الحمد لله اللي كانوا، مازال اتما شخصيا السيد الوزير والسي نزار بركة مازال في الحكومة الجديدة، دافعوا معنا باش تكون هاذ 35 درهم باش يطلع هاذ المنتوج.

لازالت التساؤل يسود وسط المنتجين حول مصير هذه الزيادة، إذ لازالت الأمور لم تتضح بعد.

ومن أجل تمكين الفلاحين من مواصلة زراعتهم وطمأنتهم على مستقبل تسويق منتوجاتهم، نساءلكم، السيد الوزير المحترم: متى سيتم اعتماد الشطر الثاني من الزيادة المتفق عليها سلفا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو حقيقة السلسلة ديال الزراعات السكرية هي قطاع استراتيجي في بلادنا اللي يمكن يمشي حتى لـ 80 ألف فلاح اللي كيشغل في هذا الميدان. ووعيا منا بهذه الأهمية وكنعرفوا بأنه ملي ظهر مخطط المغرب الأخضر في 2008 أول اتفاقية اللي توقعت مع القطاع كانت هي القطاع ديال السكر، وكانوا فيها أهداف وأهداف كبيرة ولكن مع الأسف لظروف يمكن نلقاوا الشرح ديالها ولا ما نلقاوا الشرح باقي ما توصلناش، يعني من بعد 2008 للآن هادوك النتائج اللي كنعطبو فيها يخص يعني المردودية وفيما يخص الإنتاج الوطني.

وجيتو السنة الماضية وجيتي آسي أقوضاض ومعك واحد العدد ديال الناس اللي هما كيمتوا بهاذ الأمر ديال السكر في سميتو وعدد النواب اللي جاو، واتفقنا بأنه فعلا كاين جوج الأشطر ديال الأمانة باش نحسنو المردودية، ولكن قلنا بأنه هذاك الشطر الأول غادي يتعمل ولكن خصنا نشوفو النتيجة، احنا اعطينا الشطر الأول وكنا في 42% ولا 41% وهبطنا لـ 35% من الاكتفاء الذاتي، إذن ما يمكنشاي الدولة أنها غادي تعمل الفلوس، إذا كنعطبو الدعم وكنعطبو الفلوس فخصنا باش تطلع المردودية ويطلع الإنتاج ومتبقاش هاذ التقلبات ديال الأثمان في الخارج ديال السكر تمس بالصندوق ديال الموازنة، فخص يكون واحد التوازن إذن الدولة.

قامت بالواجب ديالها، احترمت أولا المعاهدة اللي وقعت، واحترمت ثانيا الشطر الأول اللي هو ديال السنة اللي فاتت، دابا أنت كنعكلم على ديال هاد السنة، وحتى أنا من حقنا كحكومة نسولو الفاعلين واللي نطلبو منك تسولهم، لأنه أعرف أنه هاديك المنطقة كبيرة اللي كنعني لها اللي فيها هاذ الشيء ديال الشمندر، فحتى احنا خصنا نعرفو فين غادين هاد الفلاحة؟

الحمد لله أنا كنت في دكالة، كانوا مشاكل، بني ملال الآن في الشمندر

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إذا سمح، السيد المستشار، احنا متفقين بأنه الفلاح خصوصاً يريح، واحنا العمل الحكومي ديالنا أنه نصايبو له هاد (l'environnement) ديالو باش يقدر يريح ويزيد القدام، ولكن راه خص البولة كذلك و (la communauté) اللي كايينة راه خصها حتى هي تلقى شي حاجة كنتيجة، النتيجة أنه ما نجيبوش السكر بزاف من الخارج ونصنعو السكر ديالنا في بلادنا، الفلاحة خصهم يفهموا هذا.

يظهر لي بأنه حقيقة لو كان سولتيني هاذي 2 أسابيع أو 3 غنقول لك لا ما غزيدكش، ما غاديش نشوفو مع الحكومة، ما يمكنشاي، لأنه الفلاحة واقفين ما بغاوش يديروا الشمندر وما بغاوش يديرو هذا، كين اللي ناقص، كين واحد الطرف خدام وواحد الطرف ما خدامش.

اليوم يعني الحمد لله كايينة واحد الدينامية اللي هي إيجابية، شفناها في المناطق، الناس بدات كتعمل الشمندر، الناس ابدات كخدم، إذا كايينة الخدمة وكين العمل الدولة غادي تكون حتى هي في الميعاد، هذا هو الكلمة الوحيدة اللي يمكن لي نقولك، وكنشجع الفلاحة باش يبقاو في هاد الميدان، لأنه احنا على أهبة باش نوقعو إن شاء الله، غادي ندخلو هاد الشئ للحكومة باش يكون نقاش مع الشركة اللي هي مكلفة ومع كذلك يعني الممثلين ديال القطاع باش تكون واحد (Le contrat-programme) مع هاد الناس، ابغينا نحسنو المردودية، ابغينا نزيدو في العدد ديال الأراضي، ابغينا نزيدو الطاقة ديال الايواء وديال التحويل ديال شركة تكرير السكر، واحد العدد ديال الإمكانيات.

وباش يكون هاد الشئ، لابد ما يكون واحد الدعم زايد للفلاح، لا في الشمندر ولا في.. ولكن (En amont) يعني في (l'agriculture)، خلي الثمن ديال السكر دابا باش يشجع في العوامل ديال الإنتاج.

إذا كان تجاوب إيجابي من عند الفلاحة في هاد الميدان راه غادي يكون تجاوب إيجابي من عند الحكومة والحكومة راه هي مستمرة يعني في الاحترامات ديال المعاهدات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، والآن نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى قطاع الداخلية، والسؤال الأول موجه للسيد وزير الداخلية حول أسواق الجملة بالمدن الكبرى ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد علال عزويوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعيش أسواق الجملة للخضر والفواكه مجموعة المشاكل والاختلالات البنيوية تعترض كل المجهودات التي تبذلها الوزارة لمواكبة الجماعات المحلية من أجل تأهيل هذه المرافق العمومية ذات الصبغة التجارية.

لكن مع الأسف، لازالت العديد من هذه الأسواق تعيش على إيقاع مشاكل جملة وفوضى عارمة، مما يتطلب التدخل العاجل لوضع حد لكل أشكال الاختلالات، سواء المرتبطة بكثير من الوسطاء وتأثيرهم المباشر على الأسعار أو ما يتعلق بالتلاعبات المالية والجبائية بسبب غياب التنظيم وسوء التدبير.

من أجل ذلك نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات الكفيلة بتنظيم سوق الجملة وإعادة هيكلتها وعصرتها وضمان تغطية متوازنة للتراب الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال أهمية أسواق الجملة فهي معروفة، لا أحتاج في نظري أن أسردها، الكل يعرف الدور اللي كتقوم به فيما يتعلق بإنتاج الأئمة ديال المواد، فيما يتعلق بالتزويد، فيما يتعلق بواحد التنشيط ديال الحركة.

اليوم كايينة 30 سوق جملة اللي نقولو منظمة و8 ديال الأسواق اللي غير مهيكلتة، لكن هذه الأسواق التي يعود تاريخها إلى القديم تعرف فعلا عدد من الاختلالات، هذا صحيح هناك اختلالات فيما يتعلق بالوكلاء، فيما يتعلق بالتنظيم، فيما يتعلق بالولوج، وهذا كله كيخلق مشاكل حتى على الصعيد العام فيما يتعلق بمسالك التوزيع، مسالك يعني التمويل.

ولهذا، قمنا بمعية وزارة الفلاحة ووزارة التجارة والصناعة بدراسة لإعادة هيكلتة هذه الأسواق، ولكن أكثر من هذا لوضع واحد المخطط ديال الأسواق، راه ما يمكنش نخليو الأسواق ديال الجملة في أي بلاصة، لابد أن يكون عندنا واحد المنظور أن التوزيع ديالها أولا ثم كذلك من يلجها؟ ما هي اختصاصاتها؟ كيف تشتغل؟

وحتى لا يكون ضرر لا بالنسبة للفاعلين ولا بالنسبة للجماعات المحلية، لأن ما نساوش أن الجماعات المحلية هذا مورد من الموارد المهمة، الدخل

وتنقلو لكم احنا، فريق الأصالة والمعاصرة، كيف ما جاء على لسان السيد رئيس الحكومة، تيقلب على العفاريات والتاسيح، احنا أعطيناكم وحدين منهم باش تقلبوا عليهم السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أن الإطار الحقيقي وضعته عندما قلت على أن هذا سؤال عريض، بالفعل إذا دخلنا في الاختلالات ديال أسواق الجملة، فغادي نوجد واحد العدد ديال الاختلالات اللي البعض إرايدي، بمعنى أن فيه النية ديال التلاعب، وفيه ما هو راجع لتقادم لا القوانين ولا الطرق ولا الكيفية ديال العمل، أنا قضيت مثلا 7% ديال الضريبة ما جبتشاي المعطيات، ولكن بحكم التجربة وكذا أذكر أشنو هو اللي كان السبب؟

أولا في هاذ أسواق الجملة كانت تخصصات وتعطى لنا الرقم آنذاك بأن كاي أكثر من 13 ضريبة اللي كخلص، اللي كيخلصها هذاك اللي كيدخل، ما بين اللي تخلص في الباب، اللي تخلص للجماعة، اللي تخلص لهذا ولهذا، فهذا كذلك عنده تأثير حتى على الأئمة وكيسهل هاذ التلاعب اللي كهضروا عليه، يعني الأحجام اللي كندخل واش هي اللي كتنبتع فعلا أو لا غير كندوز في الميزان وكتمشي لجهة أخرى.

هذا اللي جعل أن ابغينا نعيدو النظر كله في هاذ المنظومة، ونوضو واحد المنظومة اللي تكون أولا شفافة، تكون سهلة للمراقبة وتكون كذلك كتحفف من العبء، لا يعقل أن سوق الجملة اللي هو المهمة ديالو الأساسية هو يخفض الأئمة، نلقاو تعدد الوسطاء وتعدد الناس اللي في (Le circuit) نوجدو أن الأئمة كتولي في بعض الأحيان أعلى مما هي في أسواق الأحياء وفي أسواق المدن.

هاذي إذن دراسة شاملة كيخصنا بزاف ديال الوقت إذا ابغيتو نتذكرها عليها في اللجنة أو غير اللجنة، احنا مستعدين نعطيكم جميع المعطيات اللي كنشغلو عليها وكيفاش كنشوفو المنظور. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الثاني موضوعه دعم الجماعات القروية بالمناطق النائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الغني المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يبلغ تقريبا واحد 300 مليون ديال الدرهم سنويا.

فهاذ المخطط وهاذ الدراسة الآن تقريبا هي في أطوارها الأخيرة، ولكن رغم ذلك لا نريد أن نغامر في هذا الباب، وأردنا أن تكون التجربة أو النموذج على الأرض ماشي غير نديروه في المكاتب وممشيو، وهذا اللي جعل أننا مع السيد وزير الفلاحة اتفقنا مؤخرا على انطلاق العملية الأولى في بركان، الاتفاقية الآن كايئة واجدة، غادي يدخلوا فيها واحد العدد ديال الجماعات المحلية، تقريبا 13 جماعة محلية، غادي تدخل فيها وكالة (MedZ) اللي تبيكل التهيئة، وغادي يدخلوا فيها فاعلين آخرين.

الكلفة ديال هاذ العملية هي 90 مليون ديال الدرهم، ومباشرة غادي نتقلو لمكناس كذلك كمحطة ثانية، وأنذاك غادي يكون عندنا التصور الحقيقي لانطلاق المخطط بأكمله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال عزوي:

شكرا السيد الوزير.

لنا الثقة في التجربة ديالكم وفي خبرتكم، والجماعات المحلية تتسنى هاذ المورد اللي هو في الحقيقة من الموارد المباشرة لمداخيلها.

السؤال ديالنا ابغينا نزودكم ببعض المعلومات اللي هي تزوج وكايئة في الأسواق الأسبوعية باش تاخذوا بعين الاعتبار ديالها، مثلا في مدينة الرباط، منذ 1960 زلزال أكادير، كانت واحد السنة سنت ديال واحد المرسوم باش 0,7% من المدخول الإجمالي ديال جميع الأسواق، إلا أنه في السنين الأخيرة الاقتطاع ما بقاش، إلا مدينة الرباط بقي، هذا سؤال نضعه ونسألكم في 2007 المجلس الأعلى للحسابات دار واحد الفحص وشاف واحد المجموعة ديال الاختلالات اللي ما عرفناش المال ديالها.

كذلك في مدينة الدار البيضاء، واحد المجموعة ديال المتدخلين راسلوا الوزارة واعطوا واحد المجموعة ديال الاختلالات اللي هي في الحقيقة اللي تمشي المداخيل الحقيقية اللي حتى هي لا يعرف فين مشات، نسألكم على المال ديالها.

كذلك مدينة مكناس، اللي جاء على اللسان ديالكم اللي تتعرف واحد المجموعة ديال الاختلالات بالنسبة لسوق الجملة، بالنسبة للميزان وواحد المجموعة ديال المدن ما تنقلوش غير مكناس، الميزان تقادم، والميزان تتدخل فيه الفواكه الغالية وتتعوّض بخضر رخيصة اللي ما عندهاش الأئمة ميزان، وتماك تيكونوا واحد المجموعة ديال التلاعبات.

هذا سؤال عريض تنوضوه للسيد الوزير اللي عندنا فيه الثقة الكبيرة، لأن غادي يتكتب لكم بالنسبة للمغاربة على أنك غادي تنقذ هاذ المرفق.

والاختيار بطبيعة الحال هو واش يعني يخص الدعم ديال هاذ الجماعات أو نقولو هاذ الجماعات ما صالحاشي ونشدها، فهذا الاختيارات درست وكتعرفوا بأن اختيار نخذفوها أو نجمعوها يعني اختيار تقريبا غير مقبول، لأن حتى ذيك الجماعة اللي كلها عاجزة لما كتقول لها آجي رجعي غير لهذيك اللي كنت معها ديال الأم، كتقول لك أنا لا، هذا مكسب، وتخصني بقى جماعة، إذن هذا اختيار.

فمن هذا المنطلق، وزارة الداخلية في إطار بالخصوص الصندوق الخاص بالضريبة على القيمة المضافة فهي تقوم بدعم هذه الجماعات، عندنا الدعم على جوج المستويات، المستوى الأول هو ما يتعلق بدعم الميزانيات، وتعرفوا ما ندخلشي في التفاصيل ديال المنشور ديال 1996 اللي تيعطي ذاك التقنيات، أشنو هو المجهود الضريبي، أشنو هو اللي تيدخل، أشنو هو المعدل ديال الضريبة.

ولكن يمكن لي نقول لكم بأن الجماعات القروية تستفيد من هذا الدعم أكثر من غيرها، لماذا؟ لأن المجهود ديالها الضريبي تيكون دائما أقل من المعدل المتوسط، ولهذا اللي عندها أقل من المعدل تستفيد أكثر باش يمكن لها تزيد.

غير باش نعطيكم واحد الرقم، مثلا في هاذ الإطار كانت الميزانية المرصدة للدعم ديال الجماعات القروية في 1997: 942 مليون ديال درهم أي أقل من مليار، اليوم في 2011: 4 مليار و181، بمعنى أن هذا الدعم تضاعف أربع مرات على ما كان عليه.

ثانيا، كين الدعم كذلك اللي تيعطى فيما يتعلق بالعجز، لأن كين بعض الجماعات اللي عندها العجز حتى في التسيير، ماشي غير باش تدير التجهيز أو كذا، يعني ما عندهاش باش تخلص الموظفين، ما عندهاش باش تخلص هذا.. فكين واحد 100 مليون اللي كذلك تيعطى للجماعات في هذا الإطار.

والدعم الثاني اللي كيعطى وهو ديال المشاريع، تعرفوا أن واحد العدد ديال الجماعات ما عندهاش باش يمكن لها تساهم في المشاريع ديال الكهرباء، ديال الماء، ديال الطرق، إلى غير ذلك، فهنا كذلك فهو مرصود مثلا خلال السنة ديال 2011: 500 مليون درهم لهذه الجماعات حتى لا تحرم من الكهرباء ومن الطرق ومن المسالك، إلى غير ذلك.

شكرا السيد الرئيس. في التعقيب غادي نجاب على السؤال الثاني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن الحكومة الحالية ما فتت تولى اهتماما متزايدا بالعالم القروي، سواء تعلق الأمر بالمناطق الجبلية أو الصحراوية وغيرها عن طريق الاعتناء بالتجهيزات الأساسية من طرق وماء وكهرباء.

إلا أنه يلاحظ أن هناك عدد لا يستهان به من الجماعات القروية لا تتوفر على دعم كان في إطار الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، الشيء الذي يجعلها تعاني من خصائص كبير من مواردها المالية، وبالتالي الافتقار إلى عدد كبير من الضروريات المتعلقة بحاجيات الساكنة، الشيء الذي يتطلب مدها بدعم إضافي من طرف الوزارة.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها من أجل دعم هذا الصنف من الجماعات القروية؟

وهنا أريد أن أفصح قوس، السيد الوزير، عندي واحد التساؤل آخر، هاذ الجماعات يمكن تساعد من طرف المجالس الجهوية والمجالس الإقليمية، إلا أنه نلاحظ أن الميزانية ديال المجالس الإقليمية، مثلا المجلس الإقليمي كتجيه 50 مليون ديال درهم من الميزانية السنوية ولكن 90% كتمشي للأجور وتعويضات الموظفين، أنا ماشي ضد أجور وتعويضات الموظفين، لا غير بغيت نشوف هاذ التسيير هذا، بغيت نفهمو، لأن كتبقى 10% يعني 5 مليون درهم، الإقليم فيه مثلا 22 جماعة فكيفاش توظف هاذ 5 مليون درهم للكهرباء والماء والطرق وفك العزلة... إلخ.

هنا عندي واحد الإشكالية ما كنفهمش، كتجي ميزانية للمجلس الإقليمي، 90% منها كتمشي للموظفين، وهذا المجلس الإقليمي عنده 22 جماعة، كتبقى 10%، ما كنفهمش، ابغيت، معالي الوزير، تفسر لنا هاذ النقطة الله يخليك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالان ولكن فعلا مرتبطان ما كين شي باس نجمعوهم.

أولا بالنسبة للجماعات القروية لايد من التذكير، وهذا معروف، هذا وضع الهيكل ديال الجماعات عندنا أن عدد من الجماعات القروية اللي كيقوق العدد ديالها تقريبا 1100 ديال الجماعات أنها البعض منها، إذا ما كانتشاي الأغلبية كلها فقيرة، ما عندهاش موارد كافية، فعلا فهي في حاجة.

المقاصة إلى غير ذلك فهي كذلك تستفيد منها الجماعات القروية، راه المواطنين ديال الجماعات القروية حتى هما يعني يستفيدون من هذا، إذن هذه القضية ديال العملية الحسابية مع الأسف راه يعني تنمشاو على ما هو موجود وما هي الإمكانيات.

قضية المجالس الإقليمية، فالأمر بسيط، اعلاش أن الدعم كله أو أن حصة كبيرة تتمشي للموظفين، لأن المجالس الإقليمية ليس لها موارد، ما عندهاش تراب باش تخلق موارد، الجماعات سواء قروية أو حضرية عندها واحد النوع ديال الموارد وتنكملو لها، كين اللي كنكملو لها 80%، كين اللي كنكملو 40، كين اللي 10، أما المجلس الإقليمي فليس له دخل نهائيا، ولهذا يجب الموظفين أن تتحملهم الميزانية العامة، هذا اللي كييجعل أن القسط الأكبر كيمشي للموظفين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الثالث موضوعه مواصلة الحكومة الحالية منع تسجيل الأسماء الأمازيغية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

إن ظاهرة استمرار القنصليات المغربية بالديار الأوربية من منع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد يدخل في باب التضييق على اللغة والثقافة الأمازيغية رغم التنصيص عليها رسميا في الدستور الجديد.

كما أن إصرار موظفي مكاتب الحالة المدنية على ممارسة نوع من العصيان ضد مقتضيات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، سواء داخل المملكة أو خارجها، في ممارسات عنصرية وتمييزية عبر منع الأسماء الشخصية الأمازيغية في خرق سافر لحق الشخص في الهوية المكفولة دستوريا.

وفي هذا الصدد، يتضح التناقض ما بين الخطاب الحكومي وممارسات الإدارة الموضوعة رهن إشارة الحكومة، حيث أكدتم، السيد الوزير، أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة المنعقدة أثناء مناقشة التقرير الدوري الشامل بأن المغرب متعهد باحترام المقتضيات الجديدة للدستور ولتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما فيها حق الأمازيغ بتسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية.

لذا، نساألكم، السيد الوزير، عن مدى جدية الحكومة في تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان ومنها التوصيات الصادرة عن اللجنة الأومية الخاصة بمناهضة كل أشكال التمييز العنصري

معالي الوزير،

الجماعات القروية وخاصة منها النائية هي بحكم نائية، فهي فقيرة وجمعت مع الأسف العزلة والبعد والفقر، وبالتالي الاعتناء من طرف الحكومة ومن طرف القطاعات الوزارية أمر ضروري لخلق التوازن في هذه المملكة السعيدة بين أبناء جلدتها.

كما سبق وقال زميلي بأنه حتى المجالس الإقليمية والجهوية حتى هي ما كتقومش بهاذ الدور ديال الحصاص اللي كين نظرا لضعف السيولة ونظرا لتثقل ديال الأجور، لا يعقل أن المجلس الإقليمي 90% يتصرفها في الأجور وكتبتي 10% لسميتو. إذن خص تكون مراجعة حتى لهاذ الدور ديال المجالس الإقليمية والجهوية في مجال التنمية المحلية.

دعم الجهات الوصية، معالي الوزير، المطلوب، نظرا من باب القوي يشد بيد أخيه الضعيف ومن باب التماسك الاجتماعي ومن باب الإنصاف ومن باب الجماعات الغنية تقدم الدعم لأختها الفقيرة، وهذا لازم خصنا نمشيو له، لأنه المغرب هو كتنة واحدة، وبالتالي خص تكون لحة واحدة، وبالتالي خصنا كلشي يلتقى المكان ديالو في هاذ الأرض السعيدة.

4 مليار ديال درهم، معالي الوزير، تكلمتو عليها كدعم ديال وزارة الداخلية بالنسبة للجماعات، 4 مليار ديال درهم هي بالنسبة لـ 400 مليار في المغرب كامل. تصور معي، السيد الوزير، أنه 400 مليار بالنسبة للمغرب كامل، أش غادي تعمل إذا عرفنا بأنه الجماعات المحلية، القروية بالخصوص، 70 أو 80% ديال الميزانية تتمشي للموظفين، كتبتي واحد النسبة قليلة ديال 10% ولا 20% هو تيمشي للتنمية، وبالتالي لا يسمن ولا يغني من جوع.

وهاذ 400 مليار عندنا ديال الدرهم إذا قارناها مع صندوق المقاصة اللي كيدي كذا و 40 مليار ديال الدرهم و 80% ما كيمشيش للمستحقين ديالو كيمشي للمنتفعين، وبالتالي كين اختلالات كبيرة في السياسة الحكومية اللي يجب مراعاة هذه الجوانب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

لا أريد أن أدخل في الأرقام ولكن نذكر 4 مليار و 200، 100 مليون، 4 و 3، 500 مليون، 4 و 800، وكين واحد المليار ديال المبادرة الوطنية اللي كذلك راه الداخلية هي اللي كتخلصها على هاذ الجماعات، يعني 5 أو 6 مليار ديال الدرهم.

تقول لي لا شيء، أنا متفق معك، ولكن إلى غادي ندخلو لصندوق

قرار باش ذيك الساعة نكونوا خرجنا من هاذ القضية ديال التأويل واش اسم مطابق أم غير مطابق، طبعي ماشي طبعي، وكاين بطبيعة الحال الحفاظ على المولود، ما يمكنش لنا نسمحو ببعض الأسماء الشخصية وغادي نتذاكرو عليها فيما بعد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

سأبدأ من حيث انتهى السيد الوزير، مسألة ديال مزيان تفكرو في لجنة لأن أنت كنتحدث، السيد الوزير، أنا عندي حالات جديدة 19 يوليوز 2012 هاذي في فصلة بلجيكا و10 غشت 2012، وهادي أسماء ربما أصحاب مغربية لأن عندها تفسير أمازيغي ونستطيع أن نفسرها.

الإشكال هو أن أولا سابقا ما كانش مستساغة الفكرة ديال منع الأسماء لأن ما كانش عندها حتى شي مبرر أخلاقي ولا منطقي، بالتالي كان منعها في الأول ربما الأمر في نفس يعقوب، ولكن الآن خص الحكومة تتحمل مسؤوليتها لأن كايته أمور بسيطة تنفادى بها الاحتقان، لأن كخلفو الاحتقان من لا شيء وكنوليو عرضة للقلم الأحمر ديال المنظمات الدولية، واحنا في غنى أن شي واحد يبدا يقربنا لأن هي مسائل بسيطة، وما يمكنش موظف أنه يخلق مشاكل للدولة لأن هادي كخلق مشاكل.

زيادة على هذا، السيد الوزير، في إطار حسن النية ديال الحكومة تمشي في اتجاه ترسيم الأمازيغية وتعتمد ما هو لها وهي الإدارات والوزارات، تدار، تكتب الأسماء بالتيفيناغ باللغة الأمازيغية من باب حسن النية ومن باب تسهيل التداول بها، ماشي نتظرو حتى يجي المرسوم، هذا هو الخطأ هو أننا كنكونو انفعاليين، كنبقاو حتى للوقت عاد كنبقاو نسرعو، اعلاش؟ بما أنها لغة أصبحت في إطار الدستور لغة رسمية، تشتغل الحكومة وتدخل للذهنية المغربية وجود اللغة الأمازيغية كقوم من مقومات الشخصية المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا يمكن لي قول لك بأن على الأمازيغية ونحو الدفاع عن الأمازيغية والحماية، لا أعتقد أننا غادي نختلفو أو غادي نكونو في.. ولكن موضوعين، ويمكن نتناقشو في الموضوع الثاني في مرحلة أخرى.

والتي دعت فيها اللجنة الأمية صراحة الدولة المغربية إلى احترام جميع الحقوق الضامنة للكرامة ومنها حق اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء أمازيغية دون قيد أو شرط.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال ذو الأهمية فعلا.

السادة المستشارين المحترمين،

هاذ القضية ديال الأسماء الأمازيغية بالخصوص إجازتها ومنعها تعود كانت فيها عدة أسئلة حتى في البرلمان، ولكن لا بأس يعني من التوضيح في هذا الباب.

أولا، بغيت نذكر بأن منذ إصدار القانون ديال الحالة المدنية سنة 2002 لم يعد هناك منع لأن القاعدة هي الحرية في اختيار الاسم مع بعض الضوابط التي جاء بها القانون في المادة 21 منه، التي تقول: "يجب أن يكتسي الاسم الشخصي الذي اختاره من يقدم التصريح طابعا مغربيا، ألا يكون إسما عائليا وأقول طابعا مغربيا وليس لا عربيا ولا إسلاميا ولا عبريا ولا أمازيغيا، مغربيا- وألا يكون اسما عائليا للحفاظ على الأسماء العائلية ديال ناس آخرين، ولا يكون إسما مركبا من أكثر من إسمين أو إسم مدينة أو قبيلة"، هاذو هما الحدود، من تم لهيه يعني الحرية كايته.

بالفعل في سنة 2010، لأن تكاثر التأويل ديال هذا القانون، أصدرت وزارة الداخلية منشور لجميع ضباط الحالة المدنية بالمغرب وكذلك إلى وزارة الخارجية للتفصيلات كتنذكر بهاذ التوجهات بأن ليس هناك لا لأئحة ولا تقيد، لأن حتى اللائحة كانت واحد اللائحة قبل 2002، وتدارت ربما تفسير اللي تعطى لتسهيل المأمورية على ضباط الحالة المدنية، كيحي الإنسان يختار الاسم وتكون مرتبك تقول له ها بعض الأسماء، لكن تحذفت هاذ اللائحة لأنه وقع فيها فعلا تجاوزات وكاين اللي كيقول إذا ما كانش هاذ الإسم هنا ما تاخذوهش، إذن في 2010 أذكر بأن ليس هناك قيد.

ثم مؤخرا كذلك أصدرنا دورية أخرى هذه السنة بعض ما نشرته الصحافة باش نذكر كذلك لا في الخارج ولا في الداخل بهاذ المقتضيات.

الآن لنكون صرحاء وواقعيين، فعلا المادة 21 كتنطرح إشكال لما كتقول أشنو هو الطابع المغربي؟ أشنو هو الإسم الذي يمس؟ كيمكن يكون التأويل عند واحد الموظف، هاذ الاسم ماشي طبعي أو كذا. فلهدا، قررنا كذلك أنها الآن غادي تكون لجنة في وزارة الداخلية وواحد الموقع مفتوح أن الضابط ديال الحالة المدنية لا في المغرب ولا في الخارج لن يتصرف لا بالرفض ولا كذا، إذا عندو شكوك كيتصل بهاذ اللجنة قبل ما ياخذ أي

ملاذا لصون الحقوق والحريات وضمان ممارستها الفعلية وتحقيق الأمن القضائي والالتزام بسيادة القانون.

ولقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في مؤتمر "سانتياغو" سنة 1961 على أن وجود قضاء مستقل يعد أفضل ضمانات للحريات الشخصية، وأنه يتعين وجود نصوص دستورية أو قانونية ترصد لتأمين استقلال السلطة القضائية من الضغوط السياسية، وتأثير سلطات الدول الأخرى عليها، وذلك بالحوالة بين السلطين التنفيذية والتشريعية وبين ممارسة أية وظيفة قضائية أو التدخل في إجراءات القضاء.

ذلك أن القضاء المستقل مؤشر محوري ضمن مؤشرات التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهو مدخل فعال للتغلب على الجريمة في مختلف أبعادها وسيادة الثقة في القانون والمؤسسات، إلا أنه برغم تأكيد الدستور المغربي على استقلالية القضاء الذي تم الارتقاء به إلى سلطة مستقلة، فإن واقع المؤسسة القضائية ببلادنا يبرز حجم التناقض بين التنصيص الدستوري والممارسة الميدانية المتسمة بشيوع منطوق التدخلات والتأثيرات غير المشروعة في أعمال تدخل في صميم اختصاص السلطة القضائية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي ستخذونها لتتزيل مقتضيات الدستور في مجال ضمان استقلال السلطة القضائية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أؤكد أن استقلال السلطة القضائية مسألة حسمها دستور المملكة كما جاء في معرض السؤال نفسه، فمن حيث المبدأ أصبح الأمر يتعلق باختيار لا رجعة فيه. هذا المبدأ الدستوري سيتم تفعيله إن شاء الله من خلال قانون تنظيمي خاص بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وقانون تنظيمي آخر خاص بالنظام الأساسي للقضاة، وبالطبع فإن الدستور حدد المعالم الأساسية لاستقلال السلطة القضائية والتي على أساسها سيتأسس وسوف يتم وضع القانونين التنظيميين المذكورين.

واعتبارا لأهمية الموضوع والجوانب التي يتعين تنظيمها، فإن مقارنة هذا الموضوع والجوانب المرتبطة به وتزليل المقتضيات الدستورية المتعلقة بها ستخضع للمقارنة التشاركية التي درجنا في بلادنا على سلوكها في المواضيع الأساسية والأوراش المهمة. وفي هذا السياق يتعين التأكيد على أن موضوع استقلال السلطة القضائية سيكون أحد المواضيع المهمة التي سيناقشها الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة بمدينة أكادير خلال يومي 14

هاذ الموضوع ديال الأسماء، أنا اعلاش قلت لكم نهضرو بحسن نية ونخلبو القانون جابنا فاش قلت لكم بأن التأويل؟ أنا كان يمكن لي نقول الفصل 21 خصنا نطبقوه، لكن أنا شخصيا كنعتر لما كتقول اللي الطابع المغربي، أنا الطابع المغربي راه كل واحد يمكن يكون عندو أشنو هو المنظور ديالو في الطابع المغربي.

الأسماء الأمازيغية اللي تحدثت عنها، وأنا أقول لك صراحة لما اقرتها في الصحافة، أنا براسي كتقول أودي يمكن متداولة ولكن أنا ما كنعرفهاش، إذن ما يمكنشاي يعني أننا نقولو لذلك الموظف أنه السوء النية، أنه جاء بسوء النية أنني نحذف، وإذا كان بسوء النية خصو يتعاقب، هذا ما كينشاي، إلى كان التأويل ديالو اللي خطأ هاذ الشي اعلاش درنا هاذ الآلية، كتقولو الله يخليك لا تتسرع، قبل أن ترفض الاسم اتصل بهاذ اللجنة اللي كيتأسسها المؤرخ ديال المملكة اللي فيها واحد العدد ديال الناس اللي هاذ الشي موجود مثلا حتى في دول أخرى، فرنسا اللي الحرية مطلقة لكن عندما يكون الشك عند الموظف بأن الإسم سيبيء للمولود لأن إسم يعني ماشي هو هذاك، فتيلجأ للوكيل الملك اللي يمكن له يرفض هاذ الاسم الشخصي يتغير وما يتسجلش. إذن زعما هاذ الاحتياطات ماشي عيب، إنما نخليوها في الإطار ديالها ماشي كل واحد يتصرف على هواه وهذا هو الآليات اللي حاولنا نوضعوها الآن. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول مبدأ استقلالية السلطة القضائية ودوره في بناء دولة القانون والمؤسسات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

لقد نصت فصول الدستور في فقرات متعددة على استقلال القضاء وعلى عدم التدخل في شؤونه، فالسلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية، ويمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء ولا يتلقى القاضي بشأن مسمته القضائية أي أوامر أو تعليمات ولا يخضع لأي ضغط، ويجب على القاضي كلما اعتبر أن استقلاله مهددا أن يجيل الأمر إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويعاقب القانون كل من حاول التأثير على القاضي بكيفية غير مشروعة.

كما أكد البرنامج الحكومي على ضمان تعزيز استقلال القضاء باعتباره

من الاعتقال تبين بأن القاضي هاذي مكيدة دبرت له، لأنه الوقت اللي تمت الشوشرة والكيل والقال تم اعتقال القاضي لأن وزير العدل استقبل المشتكى واستقبل الضابطة القضائية.

وهذه العملية الأولى والثانية، السيد الوزير، تحيلنا مباشرة على الاعتصامات اللي تيقوم بها نادي القضاة الآن اللي 3749 قاض اللي كايئة في المغرب..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد المستشار الله يخليك انتهى الوقت. تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

أولا أعتقد أن السيد المستشار ليست له كافة المعطيات على كافة القضايا التي تفضل بها وأشار إليها. بالنسبة لعائلة آيت الجيد، أفيد بأن هذا الملف سبق أن كان مفتوحا بعد قتل الضحية، وتم القضاء فيه والملف أغلق، وليس أمامي الآن أي شكاية في الموضوع حتى يقال بأن الوزير تدخل أو لم يتدخل.

التدخل الممنوع قانونا وقبل ذلك دستورا هو أن يكون لك ملف معروض على القضاء فيتم التدخل بأي وجه من الوجوه من أجل التأثير على القضاء، لا يوجد، السيد المستشار المحترم، أي ملف بالنسبة لقضية آيت الجيد الله يرحمو، هذا الموضوع انتهى منذ سنوات وحكم بما حكم، من حكم.

تحدثون عن قيادي في العدالة والتنمية، أنا أعتقد أنه في هذا الموضوع هذا أعتقد ما ميزانش البوليميك، هاذ القيادي لما كان طالبا حكم من أجل المشاركة في مشاجرة أدت إلى وفاة شخص، حكم عليه بسنتين قضاها، إلا أنه دائما بقي يعتبر نفسه أنه كان ضحية ملف حوكم فيه بطريقة لم تحترم فيها ضمانات المحاكمة العادلة، وتقدم أمام هيئة الإنصاف والمصالحة، وهيأة الإنصاف والمصالحة اعتبرت أنه كان ضحية محاكمة غير عادلة، ولا أريد أن أضيف.

تحدثتم عن قاضي طنجة، قاضي طنجة حينما اعتقل اعتقاله قاضي التحقيق وقاضي تحقيق آخر هو الذي قرر الإفراج عنه، لو لم يكن القضاء مستقلا ولو كان هناك تأثير على القضاء لما تم الإفراج عنه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تضريب مؤسسات التعليم الخصوصي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

و15 يناير 2013 إن شاء الله، وستكون إذا هذه الندوة فرصة لتلقي كافة المقترحات في هذا الموضوع وكافة الجوانب المرتبطة به.

أفيد في الأخير أن ما تفضلتم به من الإشارة إلى شيوع منطق التدخلات، أقول لكم:

أولا، إن الدستور يوجب على القاضي الذي تم التدخل في استقلاله أن يجيل ذلك على المجلس الأعلى للسلطة القضائية اللي هو حاليا المجلس الأعلى للقضاء، وأسجل هنا أنه لم يوجد قاضيا واحدا قام بالتشكي في هذا الموضوع؛

بالنسبة إلي فقد حرمت على نفسي التدخل في القضاء، وأكد بصوت مسموع لمن يهيمه الأمر أنني حرمت على نفسي التدخل في القضاء ولن أسمح لأي أحد في أن يتدخل في القضاء، ومن كان له حالة واحدة فبالي مفتوح، وهاتفي مفتوح، وأقول لكم ستكون إحدى الكيئات العظيمة أن يتدخل وزير العدل في القضاء أو يتدخل أحد مساعديه أو أن يتدخل أي أحد من الناس، هذا أمر محسوم وينبغي أن لا تسمحوا به لا أتم ولا نحن ولا أيضا شعبنا المغربي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الوزير،

جاء على لسانكم، السيد الوزير بأن الدستور حسم في استقلال القضاء، احنا، السيد الوزير، بين أيدينا الآن بيان للرأي العام الوطني تياكد السيد الوزير من خلال العائلة ديال آيت الجيد محمد بنعيسى، هاذ البيان فيه السيد الوزير للمرة الثانية فيها هو يقتل مرة أخرى لكن الطعنة كانت أقوى بعد التصريح الذي جاء على لسان رجل أئطت به مسؤولية تطبيق القانون في إحدى اليوميات، ردا على بياننا هذا الرجل ليس إلا وزير العدل، رئيس النيابة العامة، السيد مصطفى الرميد.

هذا البيان ديال العائلة اللي السيد الوزير من خلال يعني الكلام ديالكم على أن هاذ الملف فارغ مع العلم أن أحد القادة اللي تينتمي للحزب ديالكم وهو قيادي في الحزب ديالكم، ومن خلال الكلام ديالكم على الملف فارغ تبين للرأي العام الوطني السيد الوزير بأن التدخل بطرق غير مباشرة لأنه القاضي ما يمكنش له يحكم ما دام أنه الوزير اللي هو الرئيس ديال النيابة العامة أصدر حكم مسبقا.

وهذه القضية بالضبط، السيد وزير العدل المحترم، تحيلنا على الاعتقال ديال القاضي ديال طنجة، اللي استقبلتم المشتكى وفتحتم تحقيق وأمرتم النيابة العامة بفتح تحقيق في الموضوع وتم اعتقال القاضي وبعد شهر

هي مطروحة والتي تتجمل أن من الضروري أن نعمل على تحفيز التعليم الخصوصي في بلادنا.

من جهة أخرى جاء في سؤالكم بأن هنالك إعفاء ضريبي بالنسبة للتعليم الخصوصي، في الواقع ليس هنالك إعفاء، بل هنالك ضريبة اللي هي منخفضة بالنسبة للضريبة على الشركات، عوض 30% المؤسسات الخصوصية ديال التعليم يفرض عليهم نسبة ضريبية ديال 17,5% بحال المصدرين، وهذا باش أننا نشجعو ونحفزو هاذ القطاع.

وبالنسبة للضريبة على الدخل، فهناك ضريبة ديال 20% اللي تطبق في الخمس سنوات الأولى، الناس اللي هما تيشغلوا في المدارس الحرة على أساس أنه من بعد تيطبق عليهم القانون العادي ديال الضريبة على الدخل، وهذا لتشجيع المستثمرين في هذا المجال على توظيف مدرسين في إطار التعليم الخصوصي.

وهاذ العملية تدارت في إطار البرنامج التعاقد من أجل:

أولا، تطوير الاستثمار؛

ثانيا، تأهيل المنظومة التعليمية الحرة؛

ثالثا، العمل على تشجيع هذا القطاع.

أما بالنسبة للتهاون أو أن المصالح الضريبية لا تقوم بعملها، أنا يمكن لي نقول لكم بأن المديرية العامة للضرائب تقوم بدورها الكامل، وفي هذا الإطار أننا في هاذ السنة.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم. كما نعلم المغرب الآن يعيش أوضاع اقتصادية جد متردية، ونجد أن الحكومة التي تحمل شعار محاربة الفساد تقف مكتوفة الأيدي أمام لوبي التعليم الخصوصي.

هذا القطاع الذي انتقل من الهدف السامي والنبيل له إلى مؤسسات استثمارية مدرة للربح الكبير على حساب أولياء وآباء التلاميذ، وهذا يتجلى في الرفع سنويا من الأقساط الشهرية دون الحصول على ترخيص من الجهات المسؤولة.

السيد الوزير المحترم،

نعرف جيدا أن هذا القطاع استفاد من استثناء غير قانوني في أداء الضرائب، وهذا الاستثناء كان مبنيا فقط عن رسالة من الوزير الأول السابق الذي في سنة 1996 موجهة إلى السيد وزير المالية موضوعها إيقاف عملية تحصيل ضرائب هذا القطاع مؤقتا إلى حين التوصل لحل متوافق عليه، إلا أن هذا الاستثناء طال مدة 11 سنة إلى غاية 2007

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي هو كالتالي:

السيد الوزير، إذا كان تشجيع الدولة للتعليم الخصوصي مرده مساعدة المنظومة التربوية العمومية على تجاوز الحصاص الذي تعرفه، فإننا نجد بالمقابل أن الأوضاع التي تعرفها منظومتنا التربوية والاختلالات البنوية الكبرى، إضافة إلى ظروف الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا تستدعي العمل على التحصيل واستخلاص الضرائب، وبالتالي فإننا نرى بأن مراقبة تضريب مؤسسات التعليم الخصوصي أصبح يفرض نفسه.

السيد الوزير، إلى متى ستبقى مؤسسات التعليم الخصوصي على هامش منظومتنا الضريبية بسبب التهرب الضريبي أو عدم أداء الضرائب عموما وذلك بتواطؤ مع بعض المسؤولين عن استخلاص الضرائب، والذين يساهمون في تفشي هذا النوع من الممارسات التي تعتمد على المحسوبية أو الزبونية في تحصيل الضرائب والتي تفقد خزينة الدولة كل سنة مبالغ مهمة، في غياب كلي لروح المسؤولية والحس الوطني، علما أن هذه المؤسسات أصبحت تحقق أرباحا كبيرة على حساب دخل فئات عريضة من المواطنين، خصوصا من الطبقة المتوسطة، وأصبحت تقوم باستثمارات كبرى في القطاع وتتوسع في مداخلها بشكل ملفت للانتباه خارج أية مراقبة مالية يفرضها القانون؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

ابغيت أولا نشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار على هذا السؤال المتعلق بتضريب مؤسسات التعليم الخصوصي.

هنا أولا ينبغي التذكير بأن من بين الإشكاليات المطروحة بالنسبة لبلادنا، وهذا كان من بين الأهداف التي طرحه ميثاق التعليم وهو أن يمثل التعليم الخصوصي 20% من مجموع التعليم، واليوم ينبغي القول بأننا بعيدين كل البعد على هذا الهدف المسطر، لأننا لا نتجاوز 8% ديال المدرسين اللي هما في التعليم الخصوصي، وهذا تبيين بأن كين إشكالية حقيقية اللي

والدعارة وتجارة البشر.

ثانيا، السؤال ديانا لا يتحدث عن تحويل الأموال من طرف الأجانب المساهمين في الشركات المغربية المدرجة في البورصة، واللي الوثائق ديال مشروع القانون المالي تشير إلى أنه في سنة 2011 فقط تم سحب 9 مليار درهم كأرباح امشآت خارج الوطن.

السؤال ديانا يتعلق بتهرب الأموال بطرق غير قانونية، عبر القنوات اللي لا يسمح بها القانون اللي هي مكتب الصرف.

السيد الوزير المحترم، ما عندناش أرقام رسمية أو حجم الأموال التي يتم تهريبها، لكن التقرير ديال مؤسسات دولية، منها (Global Financial Integrity) هيئة النزاهة المالية العالمية الصادر سنة 2011، يشير إلى أن 41 مليار دولار من الثروة الوطنية تم تهريبها بين 1970-2008، التهريب الضريبي بشكل ما بين 40 و60% من هاذ 41 مليار دولار اللي خرجت التراب الوطني.

المكتب ديال (Boston Consulting Group) وهو مؤسسة دولية محترمة، يشير إلى أن 30% من ثروة الأغنياء المغاربة غير موجودة في البنوك المغربية، وهي مودعة في البنوك الأجنبية وخاصة السويسرية والإنجليزية، حسب هذا المكتب المغرب يحتل المرتبة الثانية على صعيد شمال إفريقيا بعد تونس من حيث نسبة الودائع المالية المودعة خارج التراب الوطني، المدير المنتدب لمؤسسة الرعاية اللي تابعة لـ (CDG) صندوق الإيداع والتدبير في غياب معطيات رسمية في التقدير ديالو تقول ما بين 25 إلى 30 مليار دولار حجم الأموال المهربة من المغرب.

عندي 5 أسئلة هنا، السيد الوزير، كحكومة في هذه السنة، حتى لا أتكلم عن السنوات اللي دازت، أشياء ملموسة اللي قتمت بها باش توفقوا هذا التزيف.

ثانيا، كنا طرحنا سؤال على السيد رئيس الحكومة جاوبنا بواحد الجواب من أغرب الأجوبة اللي يمكن يقدمها رئيس حكومة، جاوبني أنا شخصيا لما تكلمت على تهريب الأموال، قال لي السي بنشماش إلى كتعرف شي واحد كيرب الأموال جيبو لي، كيفاش كيجيكم هاذ الجواب ديال رئيس الحكومة؟

ثالثا، طلبنا منكم هاذي سنة تجيبو لنا دراسة ولو تقديرات عن حجم الأموال، أسئلة أين هي هذه الدراسة؟ واش هاذ الدراسة الغياب ديالها مؤشر على أن الحكومة عاجزة تضبط الحجم ديال الأموال والقنوات اللي كترب؟ علما بأن القنوات معروفة، ماشي غير المطارات، الحدود الشرقية، الحدود الشمالية، أم هي تعبير عن انخراط في منطق التستر عن طابو يكلف الاقتصاد الوطني أموال باهظة؟

هذه المؤسسات الدولية التي تكلمت عليها، السيد الوزير المحترم، تقول بأن حجم هذه الأموال كافية لتسديد الديون ديال المغرب، كافية لبناء 10 آلاف كيلومتر من الطرق السيارة، ماذا فعلتم وماذا أتم فاعلون كحكومة؟

حيث كان اتفاق بين ممثلي القطاع والحكومة على إثره تحملت الحكومة قسطا كبيرا من الضرائب وهذا يدخل في إطار التشجيع والامتيازات اللي يمكن تعطى لهذا القطاع باش يزيد يتقوى والوصول إلى الأهداف 20%، لكن عددا ضئيلا من أصحاب المؤسسات الخصوصية هو الذي التزم بهذا الاتفاق فقط، أما الآخرون وهم كثر لازالوا مدينين للخزينة العامة للمملكة بمبالغ جد مهمة ما أحوج خزينة الدولة لها في الظروف الراهنة.

نستغرب ومعنا الرأي العام اليوم لهذه السياسة الانتقائية وعدم تطبيق مسطرة الاستخلاص التي تم التعامل بها مع العديد من الملمزين مؤخرا طبقا..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على تعقيبكم.

أود فقط أن أدقق بعض المعطيات:

المعطى الأول، هو أنه وقع تحسين التحصيل بقوة، نعطيكم بعض الأرقام، في 2009 كانت الضرائب المستخلصة من طرف هذا القطاع كتوصل لـ 95 مليون درهم مستخلصة من طرف وزارة المالية من طرف قطاع التعليم الخصوصي، سنة 2011 وصلت إلى 160 مليون درهم وسنة 2012 إن شاء الله غادي نفوتو 200 مليون درهم، وقع واحد التطور كبير في هذا المجال.

النقطة الثانية، كنت انطلقت فيه، وهو أن هناك العديد من المدارس اللي كيخضعوا اليوم إلى مراجعة ضريبية من طرف مصالح الضرائب. والنقطة الثالثة، وهو أن في هذا الإطار ديال التعامل فكما جاء في تدخلكم نحن نعمل في إطار المساواة بين الخاضعين للضرائب، وبالتالي ليست هنالك أي محاباة ولا ضغط لوبي معين الذي نخضع له. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن ننتقل إلى السؤال الموالي والأخير في هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وموضوعه تهريب الأموال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الموضوع ديانا يتعلق بتهرب الأموال، نبغي نوضح في البداية بأن هذا السؤال لا يتعلق بالأموال المهربة الناتجة عن تجارة المخدرات والتهريب

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الوزير المحترم، نعم أتم على حق لما كقولوا بأن هاذ الإشكالية ديال التهريب تخص جل الدول، نحن لا نهمنا هذه الدول، كهمنا البلد ديالنا، وبهنا مساءلة السياسات الحكومية في هاذ المجال.

ثانيا، تشيرون إلى أن هاذ الأرقام اللي أعطينا أرقام غير علمية وغير دقيقة، أنا أصعب علي تقول هاذ الحكم، لأن هاذي هيئة النزاهة المالية العالمية و(Boston Consulting Group) معتمدين على إحصائيات ديال البنك الدولي. إذا كنتم كحكومة تشككون في مصداقية أرقام البنك الدولي، أنا ما عرفتش.

ولكن في غياب الدراسة ديالكم، ما يمكن لنا احنا كبرلمانيين إلا نستأنسو بهاذ الأرقام، تمنينا لو الحكومة جابت لنا وهاذ الشي طلبناه عام، تعطينا دراسات أو تقديرات نبنو عليها المسائل ديالنا.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، هذا البنك السويسري، بنك سويسرا، كيشير إلى أنه مجموع حجم الودائع المغربية المملوكة لأشخاص ومؤسسات ديال البلد لم تكن تتجاوز سنة 2004 حوالي 8,3 مليار دولار، ارتفعت سنة 2005 إلى 9,2 مليار دولار، بما أنه ما عندناش إحصائيات، نحن نفترض، وهذه فرضية بأن هاذ الأرقام باقي مستقرة إن لم تكن قد ارتفعت.

اعلاش؟ واش ما كيبانش لكم بأن هاذ الناس اللي كهبروا هاذ المالاير، واش ماشي هذا مؤشر على ضعف الثقة ديالهم في الاقتصاد الوطني للمناخ السياسي، لأن ملي كنشوفو رئيس حكومة ديال البلد كيتكلم على العفاريات وعلى التاسيح، واش هاذ الشي ما كيوخفش المستثمرين؟ واش هاذ الشي ما كيوخفش أصحاب رؤوس الأموال؟ هذا سؤال حقيقي وإشكال جوهرى، نحن لا نطرحه من باب المزايدات، هاذي مزايدات العمر ديالها غادي تنتهي في هاذ اللحظة ملي غادي نخرجو، ولكن كنتكلمو على إشكال حقيقي يهم البلد.

أنا أزعم، أفترض بأنه المشكل ديال تهريب الأموال، المشكل ديال التهرب الضريبي، والمشكل ديال الغش الضريبي، هاذو هم الملفات الحقيقية اللي طلبناها هاذي مدة سنة منكم، السيد الوزير، إذا كنتذكروا في المناقشة ديالنا في القانون المالي، ولازلنا نطالب، كما طالبنا السيد رئيس الحكومة، نكب عليها، بدل ما نمشيو لنوك القرارات السهلة زيديو في المحروقات، على كل حال درنا نقاش في هاذ الموضوع، ولكن البدائل الحقيقية والمواضيع الحقيقية التي تسكها العفاريات هي هذه بالضبط.

ونحن نلفت انتباه الحكومة ملي كنطرحو هاذ السؤال إلى أن هناك مجهود علمي خصو يديروه رجالات الدولة بعيد عن اللغة ديال الضجيج واللغة التي لا تقدم ولا تؤخر.

وآلا تعتقدون بأن العفاريات والتاسيح الحقيقية موجودة هنا بالضبط؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين في فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم هذا السؤال المهم اللي يتعلق بتهريب الأموال. أولا، أريد قبل كل شيء أن أوضح بأن هذه الإشكالية إشكالية عامة وتمس العديد من الدول وخصوصا الدول النامية، ولكن راه تنشوفو كذلك الدول المتطورة كفرنسا وإسبانيا التي تعاني وعانت من هذه الظاهرة وتحاول من خلال العديد من التدابير الحد من هذه الظاهرة.

النقطة الثانية، وهو أن حين نتحدثون عن هذه الأرقام فنتقي التقديرات غير علمية، وفي الواقع معلوم أتم أعطيتم منبع المعلومة، ولكن هاذ المنبع منين جاتو المعلومة بالضبط، واش هاذ الشي مضبوط أو لا؟

كأين صعوبة ديال ضبط هاذ الحجم اللي تكلمتو عليه، خصوصا أنكم في إطار تدخلكم استثنيتم التهريب ديال المخدرات، التهريب ديال الأموال، التهريب كذلك ديال البضائع... إلخ، اللي هو يتشكل واحد النسبة كبيرة من هذه الأموال التي تتكلمون عليها واللي هي في الخارج، إذا كانت.

النقطة الثالثة، فاليوم الإشكال الكبير اللي هو مطروح، وهي ما هي الآليات التي ينبغي تعبئتها من أجل مواجهة هذه الإشكالية؟

هنالك العديد من الآليات المطروحة بالنسبة لمكتب الصرف، أولا المراقبة القبيلية، أي أنه في هاذ الإطار كنشغلو أساسا على عملية الرأسمال وكنتعطى رخص باش أنه تتم الاستثمارات والهدف من مكتب الصرف وهي تتبع واش هاذ الاستثمارات تدارت أم لا؟ واش هاذك الحجم ديال الاستثمار المعلن عنه واش حقيقي أم لا؟ هذا هو العمل اللي كيتدار في المرحلة الأولى.

هنالك كذلك المراقبة البعدية واللي كتعلق أساسا بتتبع جميع العمليات المنجزة مباشرة لدى البنوك، لأن اليوم البنوك تعطات لها في إطار المرونة اللي تدارت في مكتب الصرف أن تعطات لها هي اللي كتقوم بالعمليات مباشرة بلا ما تمر من مكتب الصرف.

وبالتالي اليوم من بين الأمور اللي قننا بها وهو طلبنا من مكتب الصرف أنه يدير واحد التتبع وضبط وفحص جميع الاستثمارات أولا اللي تدارت في الخارج، وثانيا التتبع كذلك ديال هاذ العمليات البنكية كيف تمت؟ وهل تحققت في الواقع؟

لأن الإشكالية وهو أن يكون هنالك التحويل، ولكن أن لا يكون مرتبط هاذ التحويل بوقائع، بإنجازات حقيقية على أرض الواقع.

واحد 10% ولا 15% دابا طلعناها لـ 30% تبقى تماك باش يمكن له يشتغل، واش فات 30%؟ واش رد هاذوك الفلوس في مدة زمنية دبال 150 يوم أم لا؟ هذا طلبنا باش يدير التتبع، وراه اليوم تنشغلو لأن بطلب منكم كاين دراسة وكاين عمل باش نسرعو في هذا الإنجاز.

الواقع كذلك وهو أن من بين الأمور كذلك اللي حاولنا وهو أننا نعملو كل ما أمكن باش الهدف من هاذ الشئ وهو أن هاذ الفلوس ترجع لبلادنا، لأن عندنا مشكل، نكونو واضحين، احنا نتكلم مع ممثلي الأمة المشكل وهو أن الاحتياطي دبال الصرف اليوم وصل 4 أشهر دبال الواردات، وهذا يمكن نعتبر بأن قربنا من منطقة الخطر.

وبالتالي من الضروري أننا نحثو المواطنين دبالنا اللي عندهم الإمكانيات في الخارج أنه يردوها لبلادهم، اعلاش؟ باش أننا نتجاوزو هاذ الإشكال وما يكونش عندنا ضغط باش نقاو ندافعو على السيادة دبال القرار الاقتصادي في بلادنا.

وفي هذا الإطار، الأمر الأساسي اللي نشغل عليه وهو استرجاع الثقة، لأن نكونو واضحين خلال سنة 2011 وقع تذبذب على صعيد المنطقة كلها، وبالتالي كانت تخوفات وحسب المعطيات اللي توصلنا لها كانت في هذاك الفترة دبال سنة 2011، مع 20 فبراير، مع التطورات اللي وقعت أن كانت العديد من تهريب الأموال، اليوم الحمد لله المغرب دار واحد النقلة نوعية على الصعيد السياسي من خلال الدستور الجديد اللي جاء به جلالة الملك، وكانت الحمد لله كذلك انتخابات نزيهة اللي أعطت كذلك حكومة منبنتة من صناديق الاقتراع وكان تناوب من خلال صناديق الاقتراع وفتح الأمل بالنسبة للمستقبل.

وبالتالي اليوم اللي أساسي وهو أننا:

أولا، أن نشغل على تحسين مناخ الأعمال؛

أن نوضح الرؤية؛

وأن نعطي جميع الإمكانيات؛

أن نقلص، وهذا اللي تنشغلو عليه، أن نقلص السلطة التقديرية دبال الإدارة، اللي هاذي من بين الأمور اللي تنخلي التخوفات واللي تتجعل أن تكون نوع من انعدام الثقة في الاقتصاد الوطني؛

تنشغلو كذلك باش أننا نديرو أدوات جديدة اللي غادي تفتح المجال لتعبئة الأموال وتعبئة الادخار... إلخ من التدابير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدين الوزيرين على مساهمتهم معنا في هذه الجلسة، وشكرا لمساهمتم السادة المستشارون كذلك.

ورفعت الجلسة.

مكتب الصرف، تكلمتو على التحريات، مكتب الصرف لا حول ولا قوة له، المطلوب إعادة النظر في مجمل الإستراتيجية المرتبطة بخلق مناخ الاستثمار، باش الناس يشعروا بالثقة، الناس ملي كيسمعوا التاسيح والعاريت والشياطين كيتخلعوا، الناس ملي كيشوفوا 41 مليار دولار كيتم تهريبها حسب إحصائيات دبال مؤسسات دولية محترمة، على كل حال أنا اصعب علي نكذب الأرقام، نعم؟ في 2011 هاذ التقرير.

نحن قلنا بأننا هاذ الأرقام، أنا أقول أعطونا أرقام، ولكن من المرجح أن هاذ الحجم دبال الأموال اللي تكلمنا عليها 20 مليار درهم، السيد الوزير، 20 مليار درهم في التقديرات المتداولة هي حجم الأموال، يضاف إليها الملايير دبال التهرب الضريبي، يضاف إليها الغش الضريبي، يضاف إليها كذلك واحد العدد من الملفات الحقيقية اللي نتمنى أن تطرح على طاولة الحكومة بغرض إعداد السياسية، والسياسة دبال محاربة الفساد اللي الحكومة جعلت منها أولوية يجب أن تكون في أولوياتها كذلك هاذ المشكل دبال التهرب الضريبي والغش الضريبي وتهريب الأموال، لأن المصادر اللي تسمح الخزينة دبال البلد من أنها تتغلب على الثقب دبالها هي هاذي بالضبط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد الوزير، في نفس المدة الزمنية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا.

أولا باش نكونو كذلك منصفين، الأرقام اللي تتكلموا عليها هي أرقام تخص التراكبات وأنتم بأنفسكم في إطار الطرح اللي قدمتيو تكلمتيو على 2008 و2009، لا تتكلم على 2012، اللي جات فيها هاذ الحكومة، تعينت في 3 يناير 2012 باش نكونو واضحين.

وبالتالي اليوم الواحد يتكلم بأن كاين تهريب بالملايير دبال الدولارات هاذ السنة لأن العفاريت وما عرفت آش ذاك الشئ، هذا الربط ربط غير علمي، اسمح لي، السيد الرئيس، إلى قلت هذا الكلام.

النقطة الثانية، كاين إشكالية باش كذلك نكونو منصفين، الإشكالية مطروحة وطرحت بالخصوص حسب المعطيات اللي عندنا في مكتب الصرف، لأن مكتب الصرف رغم ما قيل عنه فعندو إمكانيات وتتوصل كذلك بمعلومات، كاين القضية دبال أن الناس أنه يمكن يبلغو وتتوصل بلاغات وتنديرو تتبع، هذا اللي كنت تحاول نفسر المعطيات، علاش تنشغلو، وطلبنا من المكتب باش يلعب واحد الدور أساسي.

أولا جميع الرخص اللي أعطيت في هاذ السنوات كلها طلبنا منه باش يدير الضبط، واش ذاك الشئ تحقق أم لا؟ واش هاذ الفلوس رجعت أم لا؟ لأن ملي تتعطي الإمكانية لواحد المصدر أنه يصدر وعندو الحق يخلي